نشرة المنظمة العربية لحقوق الإنسان

العددان ١٥٧ - ١٥٨ أبريل/نيسان - مايو/أيار ٢٠٠١

فى هـذا العـدد

فى تطويرها التدريجى للنشـرة الإخبارية، يأتى هذا العدد بإضافتين مهمتين، اختصت الأولى بإفساح باب جديد لمتابعة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. تضمن هذا العدد عرضا لثلاثة تقارير مهمة عن مسئولية الشركات متعددة الجنسيات عن انتهاكات حقوق الإنسان، وآثار سياسات التكييف الهيكلى والديون الخارجية على هذه الحقوق ورؤية تطبيقية لممارسة أحد هذه الحقوق فى مصر وذلك استجابة لتوصيات الجمعية العمومية الخامسة للمنظمة بدمج حقوق الإنسان والتنمية.

ويختص التطوير الثانى بإضافة باب آخر بعنوان "بريد النشطاء" الذى يفتح مجالا للحوار مع قراء النشرة التى ترحب بالاستجابة التى تحققت، وتأمل أن يتسع الحوار حول هذا الباب.

و يطرح هذا العدد وجها جديداً للتطوير، بعنوان"كتاب وقضية"، ويتناول نموذجاً لمناقشة فكرة كتاب. وهى مسألة مطروحة للتعليق من جانب قراء النشرة.

فلسطين .. (٦)
الكارثة الإنسانية مستمرة والمنظمة تحذر من محاولات الالتفاف على قرارات الأمم المتحدة وتطالب بجهد دولى لتطبيقها.

حرية الصحافة .. (٥)
تقرير للأمم المتحدة يطالب الحكومات بإلغاء عقوبة حبس الصحفيين وعدم إصدار قوانين تتعارض مع المواثيق والمعاهدات الدولية.

تقارير أمريكية منحازه .. (٣)
المنظمة تعترض لدى الخارجية الأمريكية على انحيازات تقريرها عن الإرهاب الدولى وارتفاع صوت أمريكى حر أعتراضا على تقرير الحريات الدينية.

الجزائر .. (٧)
استمرت الأحداث المؤسفة فى منطقة القبائل وسط خطوات قانونية اتخذتها الحكومة للتحقيق فى هذه الأحداث قد تحتاج إلى معالجات للأسباب الكامنة وراءها.

لبنان/سوريا .. (١٠)
تواصلت الانتهاكات الإسرائيلية للأراضى اللبنانية بينما يزداد القلق من اتساع الجدل الطائفى حول العلاقة مع سوريا.

المغرب .. (٧)
أحكام بسجن بعض نشطاء الجمعية المغربية تتصف بالشدة والمنظمة تقرر مراقبة استئناف الحكم.

السودان .. (٩)
لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تصدر قرارا عن حالة حقوق الإنسان فى السودان رحبت به الحكومة وانتقدته المعارضة.

مصر .. (٩)
قضت المحكمة الدستورية بعدم دستورية قانون يحد من حرية إصدار الصحف لمخالفته للدستور الذى كفل حرية الصحافة واستقلالها.

مناهضة العنصرية .. (٢٠)
انتخاب المنظمة لعضوية لجنة التسيير الدولية للمؤتمر العالمى وتستضيف لقاءات للمنظمات المصرية وتشارك فى مؤتمر نيبال التحضيرى.

الحماية الدولية للفلسطينيين.. (٢١)
تزايدت المطالبة العربية بفرض الحماية الدولية خلال انعقاد المؤتمر العام لاتحاد المحامين العرب ولجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية واللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة.

اليورانيوم المنضب .. (٢١)
دعت المنظمة فى ندوة علمية عن اليورانيوم المنضب إلى إطلاق حملة عربية لتجريم استخدامه وبحث آثاره البيئية والصحية.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية..(١٣)
الشكاوى ..(١٥)
بريد النشطاء ..(١٨)
أخبار المنظمات ..(١٩)

نشرة إخبارية / غير دورية تصدرها المنظمة العربية لحقوق الإنسان

تقرير لجنة التحقيق الدولية المنبثقة عن لجنة حقوق الإنسان حول زياراتها للأراضي المحتلة

أصدرت لجنة التحقيق الدولية – والمكونة من دوجارد (جنوب إفريقيا) كمال حسين (بنجلاديش)، فولك (الولايات المتحدة) والمشكلة بقرار من الدورة الخامسة الاستثنائية للجنة حقوق الإنسان، تقريرها حول زياراتها للأراضي الفلسطينية المحتلة في الفترة من ١٠-١٨ فبراير/شباط ٢٠٠١.

وتضمن التقرير عدة بنود من أهمها:

- لقي ٣١١ فلسطيني مصرعهم، في حين كان عدد القتلى الإسرائيليين٤٧.
- بلغ عدد الجرحى ١١،٥٧٥، بينما كان عدد الجرحى الإسرائيليين ٤٦٦.
- وصل عدد القتلى من بين الأطفال دون السابعة عشر ٨٤ طفلا ووصل عدد الجرحى ٥٠٠٠، بينما قتل طفل واحد إسرائيلي وجرح ١٥ آخرين.
- تسببت الذخيرة الحية في معظم حالات القتلى والجرحى الفلسطينيين (٩٣% قتلى، ٢٠% جرحى) والرصاص المعدني المغلف بالمطاط (١% قتلى، ٣٢% جرحى).
- معظم حالات القتل والجرح تمت نتيجة للمصادمات والمظاهرات التي قام بها الفلسطينيين في المنطقة (أ) المؤدية إلي المستوطنات.
- أن الهجمات التى قامت بها قوات الأمن الإسرائيلية المتحصنة وراء سواتر والمزودة بأسلحة متطورة هى المسئولة بشكل قاطع عن الارتفاع الهائل فى أعداد القتلى والجرحى الفلسطينيين، فى حين إن تلك القوات لم تتكبد أية خسائر بشرية جسيمة ولو حتى حالة واحدة. كما قامت القوات الإسرائيلية بقمع مظاهرات الحجارة الفلسطينية باللجوء إلى القوة المفرطة التى تستخدم فى قمع المصادمات العنيفة، الأمر الذى حدا باللجنة إلى تأكيد أن أهداف القوات الإسرائيلية لم يكن تشتيت المظاهرات وإنما قتل الفلسطينيين أو التسبب فى إصابات جسيمة.
- تعرضت عربات الإسعاف لهجوم قوات الأمن الإسرائيلية. كما تم منع فرق الإغاثة من الوصول إلى الجرحى مما أدى إلى ارتفاع أعداد القتلى.
- أتبعت القوات الإسرائيلية سياسة تصفية واغتيال الرموز السياسية بصورة علنية منذ اندلاع الانتفاضة.
- أن وجود المستوطنات يعد السبب الرئيسى للعديد من انتهاكات حقوق الإنسان.

وأصدرت اللجنة التوصيات التالية:

- أن الوصول إلي سلام شامل عادل ودائم لن يتحقق إلا عبر المفاوضات مع وجود إدارة إسرائيلية تتفهم الوجود الشرعي للفلسطينيين وحقهم في تقرير مصيرهم مع الحفاظ على أمن المواطن الإسرائيلي.
- ضرورة توصيل طرفي النزاع الى حلٍ مرض لقضية المستوطنات.
- ضرورة التزام طرفي النزاع في جميع مراحل عملية السلام بمبادئ حقوق الإنسان الدولية.
- ضرورة تواجد دولي فعال وملائم لمراقبة موقف حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- يجب تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب.

وعلى إسرائيل الالتزام بما يلي:

- التوقف عن استخدام القوة المفرطة في قمع المظاهرات.
- الامتناع عن استخدام الذخائر الحية والرصاص المعدني المغلف بالمطاط.
- مسائلة مرتكبي جرائم القتل من قوات الأمن والمستوطنين والقناصة أمام المحكمة الجنائية الدولية.
- اتخاذ إجراءات فعالة لإنهاء حالة الحصار في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- اتخاذ إجراءات فورية وفعالة لوقف تدمير الممتلكات بما فيها هدم المنازل وتجريف الأراضي الزراعية.
- التوقف عن إعاقة فرق الإغاثة الطبية التابعة للهلال والصليب الأحمر.
- حماية حياة الأطفال وتأمين وصولهم إلي مدارسهم وحصولهم على الرعاية الصحية، والامتناع عن اقتناص الأطفال ومسائلة من يرتكب مثل هذا الجرائم دوليا وإقليميا.
- التأكد من أن اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة يحصلون على الحماية التي توفرها المفوضية السامية لشئون اللاجئين.
- يجب دراسة قضية المستوطنات بالالتزام مع قضية اللاجئين.
- إزالةالمعوقات التي تحرم الفلسطينيين من دخول الأماكن المقدسة.

المنظمة تعترض لدى الخارجية الأمريكية على انحيازات تقريرها عن "الإرهاب الدولى"

اعترضت المنظمة العربية لحقوق الإنسان لدى الخارجية الأمريكية على العديد من التقويمات المنحازة التى حفل بها تقريرها عن الإرهاب الدولى عام ٢٠٠٠ ,أبرزها ما يلى:

١- تضمن التقرير وجهة النظر الإسرائيلية باتهام السلطة الفلسطينية وقادة حركة فتح بالتشجيع والمشاركة فى أعمال "إرهابية" موجهة لأهداف إسرائيلية، بينما أغفل وجهة نظر السلطة الفلسطينية فى استخدام إسرائيل المفروط وغير المتناسب للقوة، وتغاضى عن ذكر ما تقوم به فرق الاغتيال الرسمية الإسرائيلية والمستوطنين من أعمال قتل، تشكل عملاً من أعمال إرهاب الدولة ضد الشعب الفلسطينى.

٢- لم يربط التقرير بين أعمال المقاومة الفلسطينية، وبين استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضى الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، كما أغفل العقوبات الجماعية اليومية التى تفرضها قوات الاحتلال على المدنيين، استطراداً لإنكار حق الشعب الفلسطينى فى مقاومة الاحتلال، وحقه فى تقرير مصيره.

٣- اعتبر التقرير الجنود الإسرائيليين الذين اعتقلوا داخل لبنان من جانب حزب الله "رهائن"، بينما اعتبر المدنيين اللبنانيين الذين اختطفتهم إسرائيل من داخل منازلهم فى لبنان "سجناء"، فى إهدار صريح لمبادئ القانون الدولى.

٤- وصف التقرير المعارضين السياسيين لمسيرة السلام وفقا لاتفاق أوسلو بالإرهابيين، فى إنكار مماثل لحرية الرأى والتعبير المكفولة بالمواثيق الدولية.

أحاطت المنظمة وزارة الخارجية الأمريكية ببواعث قلقها فى خطاب وجهة أمين عام المنظمة إلى وزير الخارجية الأمريكي، أكد فيه أن استمرار صدور تقارير منحازة عن الخارجية الأمريكية، تؤكد استمرار سياسة الكيل بمكيالين، وتفقد هذه التقارير جدواها فى مقاومة هذه الظاهرة التى تثير قلق المنظمة العربية وغيرها من المنظمات الحقوقية على مستوى العالم، لما لها من تأثير على احترام حقوق الإنسان.

وجهة نظر مستقلة معارضه لتقرير اللجنة الأمريكية المعنية بالحريات الدينية حول إسرائيل والأراضى المحتلة

فى مارس ٢٠٠١ قام عدة أعضاء فى اللجنة الأمريكية المعنية بالحريات الدينية فى العالم بزيارة المملكة العربية السعودية ومصر وإسرائيل والأراضى المحتلة للتعرف على الحرية الدينية فى هذه الدول.

وقد تمكنت اللجنة من التوافق حول تقرير يلخص الوضع فى مصر والسعودية. وقررت اللجنة عدم إصدار تقرير فيما يخص إسرائيل والأراضى المحتلة.

لكن د. ليلى المراياتى وهى عضو فى اللجنة كان لها رأى آخر، فقد عارضت قرار اللجنة بعدم نشر نتائج زيارتها لإسرائيل، ولم تقبل مبرر عدم إصدار هذا التقرير، وقررت إصدار وجهة نظرها اعتماداً على الموضوعات التى أثيرت خلال زيارة بعض أعضاء اللجنة إلى إسرائيل والأراضى المحتلة، وكذلك على المناقشات التى جرت فى اللجنة قبل الزيارة، وعلى تقرير الخارجية الأمريكية عن ممارسات حقوق الإنسان خلال العام ٢٠٠٠.

وتناول تقريرها موضوعين أساسيين:

١- الوضع القانونى للمواطنين العرب فى إسرائيل، ومواطنى إسرائيل بصفة عامة.

٢- الأوضاع التى يتعرض لها الفلسطينيون فى الأراضى المحتلة فى الضفة وغزة والقدس الشرقية.

بين التقرير أن هناك فارقا واضحا بين مفهوم المواطنة وبين مفهوم الديانة فى إسرائيل. ويحدد اليهود الارثوذكس (المتشددين) من هو اليهودى الذى يتمتع بحقوق خاصة وخدمات تقدمها الحكومة على حساب اليهود غير الأرثوذكس أو غير اليهود. ورغم أن الارثوذكس اليهود يشكلون ٢٥% من المواطنين الإسرائيليين إلا أنهم يسيطرون سياسيا وتشريعيا على كافة الأمور الدينية فى الدولة. كما يسيطرون على الأموال الحكومية التى تصرف للمؤسسات والمدارس الدينية فى إسرائيل. وقد وصل الأمر إلى درجة أن الزواج غير معترف به فى إسرائيل إلا إذا تم من رجال الدين اليهودى الأرثوذكس والبديل الوحيد أن يتم هذا الزواج خارج إسرائيل. كما يحدد رجال الدين الأرثوذكس من له حق العودة إلى إسرائيل

من اليهود. أما اليهود غير الأرثوذكس ، وغير اليهود، فلا يحصلون إلا على نسبة تتراوح بين ٢ إلى ٤% من النفقات المخصصة من وزارة الشئون الدينية لبناء أو إصلاح أماكن العبادة أو لبرامج التعليم او حتى الكتب الدينية.

أما المسلمون والمسيحيون فانهم يتعرضون إلى تمييز رسمى واضح من الدولة بالنسبة للإنفاق على الخدمات الاجتماعية والتعيين فى الوظائف وامتلاك الاراضى والحق فى بناء المساكن والحق فى التعليم بالإضافة إلى تمويل مؤسساتهم الدينية.ولا يحتل غير اليهود إلا القليل جداً من المناصب فى الدولة رغم أن عددهم يصل إلى ٢٠% من عدد السكان وترفض السلطات الإسرائيلية الاعتراف بقدسية المساجد والكنائس والمدافن غير اليهودية كما ترفض طلبات إصلاحها وترميمها.

ومن بين مظاهر التمييز الواضح –التى يسجلها التقرير–أن قانون العودة يتيح لليهودى العودة إلى إسرائيل والحصول على الجنسية الإسرائيلية بينما ترفض إسرائيل عودة المسلمين والمسيحيين الفلسطينيين الذين اجبروا على مغادرة أراضيهم عامى ١٩٤٧ و١٩٤٨ لمجرد أنهم غير يهود. أن مثل هذه الممارسات والسياسات والقوانين التى تمنع بيع الأراضي لغير اليهود ، إنما تعد صورة من صور التمييز التى تتعارض مع ما تدعيه إسرائيل من أنها دولة يهودية ديمقراطية.

أما فى الأراضى المحتلة فيتعرض المسلمون والمسيحيون فى القدس الشرقية المحتلة إلى أوضاع غير مسبوقة على مدى التاريخ، فغالبية سكان القدس الشرقية من مسلمين ومسيحيين رفضوا الحصول على الجنسية الإسرائيلية حتى لا يضفون الشرعية القانونية على احتلال إسرائيل للقدس الشرقية وضمها للدولة الإسوائيلية. وهؤلاء منحوا هوية شخصية تفيد أنهم من سكان القدس تسمح لهم بالإقامة فى المدينة، ونتيجة لذلك فلم يعد لهم حق بناء المساكن أو تملك مساكن كانوا بالفعل ملاكاً لها، وتعرضت مساكنهم للهدم وحرموا من حق مغادرة المدينة وإلا منعوا من العودة إليها وقد اتفقت المؤسسات الدولية لحقوق الإنسان– ومنها مؤسسات إسرائيلية– على أن الهدف من هذه السياسة هو تخفيض عدد غير اليهود المقيمين فى القدس الشرقية. كما أقامت السلطات المستوطنات اليهودية على أراض كانت ملكاً للفلسطينيين قبل الاحتلال، مع الأخذ فى الاعتبار أن هذه المستوطنات لا يسكنها إلا اليهود فقط.

وبينما كان هناك احترام فى الماضى لوضعية خاصة شبة استقلالية للاماكن المختلفة من المدينة المقدسة التى يسكنها المسيحيون والمسلمون والأرمن واليهود، فقد قام اليهود بعد احتلال المدينة بخرق هذا المفهوم وشجعوا الاستيلاء على أراضى تقع فى أماكن كانت تاريخيا يقيم بها المسلمون والمسيحيون.

وفى المنطقة (جـ) يحصل المستوطن اليهودى على معاملة خاصة ويخضع للقانون المدنى بينما يخضع المسلم والمسيحى لقوانين عسكرية ووفقا لقوانين تميزيه تضع صعوبات جمة أمام معاقبة اليهودى الذى يرتكب أية جريمة ضد غير اليهودى. ويضاف إلى ما تقدم أن الحصار المفروض حالياً فى الضفة وغزة لا يسمح بتنقل الفلسطينيين من مكان إلى أخر بينما يسمح لليهودى بهذا التنقل بحرية تامة.

أما الوضع فى منطقة الخليل فهوا أسوأ مما يمكن منذ أكتوبر ٢٠٠٠ حيث يعيش المسلم الفلسطينى تحت قانون منع التجول عدا عدة ساعات فى الأسبوع الواحد وذلك تلبية لمطلب اليهود الذين يعيشون فى قلب مدينة الخليل. وكثيراً ما شهدت المدينة قيام المستوطنين المسلحين بمهاجمة المدنيين الفلسطينيين، تحت حماية القوات الإسرائيلية وتحطيم مساكنهم ومتاجرهم، وخلال ذلك يحمل المستوطنون لافتات ويرددون شعارات معادية للمسلمين والعرب. ولم يعد المسلمون الفلسطينيون قادرينً على مزاولة الشعائر الدينية فى المسجد الإبراهيمي بينما يسمح لليهود بدخوله والتجول فى أنحائه فى تحد واضح للمسلمين.

ولا يوجد تعبير أوضح لمدى انتهاك الحرية الدينية للفلسطينيين – على حد وصف التقرير– من أن إسرائيل تفرض – ومنذ ١٩٩٣– الحصار تلو الآخر على الفلسطينيين بحجة منع العمليات الإرهابية، ويفرض هذا الحصار على الفلسطينيين ضرورة الحصول على أذن مسبق لدخول القدس ومزاولة الشعائر الدينية فى المسجد الأقصى . وعندما يفرض الحصار على الحرم الشريف فإن الفلسطينى غير المقيم فى القدس لا يسمح له بالصلاة فى المسجد الأقصى، ولا يسمح للمسيحيين بالصلاة فى الأماكن المقدسة المسيحية فى مدينة القدس ويتم إغلاق المدارس الدينية الموجودة بالقدس وحتى من يتمكن من الحصول على تصريح لدخول القدس فانه يتعرض للتحرش والإهانة من الجنود

الإسرائيليين. ومنذ أكتوبر ٢٠٠٠ فإنه لا يسمح للمسلم المقيم فى القدس بالصلاة فى المسجد الأقصى إذا كان سنة أقل من ٤٥ عاماً.

ومنذ أكتوبر ٢٠٠٠ تزايدت أعمال العنف التى مست العديد من الأماكن الدينية. ففى إسرائيل تعرضت بعض المعابد اليهودية لهجمات من قبل بعض المدنيين، وتعرض قبر يوسف للتدمير فى الأراضى المحتلة من جانب بعض الفلسطينيين. وقام المستوطنون الإسرائيليون بنهب العديد من المساجد والكنائس فى الأراضى المحتلة. كما قامت قوات الأمن وقوات جيش الدفاع الإسرائيلية بأعمال عنف مست الأماكن المقدسة فى الأراضى المحتلة. أشعلت النار فى مسجد "تعين" بالقرب من الخليل فى ديسمبر ٢٠٠٠، أطلقت النار على مسجد "الأبرار" فى سلفيت، والصواريخ على مسجد "النور"، كما أن زيارة إرييل شارون الاستفزازية للحرم الشريف فى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ تحت حماية ١٥٠٠ جندى هى التى أشعلت المظاهرات فى اليوم التالى لها وردت قوات الأمن الإسرائيلية على هذه المظاهرات بإطلاق النار داخل الحرم الشريف مما أدى إلى إشعال الانتفاضة.

تقرير المقرر الخاص عن حرية الرأى والتعبير وحرية الصحافة

قدم المقرر الخاص عن حرية الرأى والتعبير تقريره الثامن إلى الدورة ٥٧ للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان متضمناً اتجاهات عامة وعدة توصيات تتلخص فى الآتى:-

١- أن حرية الرأى والتعبير والمعلومات مازالت تتعرض للعديد من الانتهاكات من جانب الحكومات وقد أخذت هذه الانتهاكات عدة أشكال منها الاعتداء الجسدى والاعتقال والاحتجاز والتضييق الإداري والقانونى لهذه الحريات ووصل الأمر إلى حد توقيع عقوبة الحبس والمنع من مزاولة المهنة ومنع صدور الصحف وسحب ترخيص صدورها.

٢- تزايدت عدد القضايا المرفوعة من الحكومات أو المسئولين فيها ضد رجال الأعلام بحجة نشر معلومات كاذبة أو مهددة لمسيرة الحكومة وسياستها وتلك التى تمس رجال السلطة وعائلاتهم. وقد لفت نظر المقرر الخاص أن تلك الاتهامات تصدر غالباً بعد نشر أنباء عن تجاوز استخدام الشرطة لسلطاتها وعدم اتباعها للإجراءات القانونية السليمة وفقاً للقانون، أو نشر أنباء عن تفشى الفساد والرشوة بين المسئولين أو كتابة تقارير عن سوء أحوال السجون، وكذلك بعد نشر أنباء عن انتهاكات الحكومة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

٣- كما لا حظ المقرر الخاص ارتفاع معدل تحويل رجال الإعلام إلى القضاء بتهمة ازدراء السلطة وسب المسئولين الرسميين وصدور أحكام بحبسهم وفقاً لقانون العقوبات، ويعتبر المقرر الخاص أن هذا التوجه يرمى إلى تقييد حرية الصحافة وتضييق مساحة النقد الذى يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة وقضايا الرأى العام. وبالإضافة إلى ما تقدم لوحظ المبالغة فى توقيع غرامات على الصحف بهدف التأثير ماليا على اقتصادياتها وبالتالى استقلالها.

٤- أوصى المقرر الخاص الحكومات باتخاذ الخطوات التالية:-

-إلغاء تطبيق قانون العقوبات على رجال الأعلام فيما يخص جرائم السب والازدراء واستبداله بالقانون المدنى.

-تعديل العقوبات المنصوص عليها فى القوانين بحيث لا تمس حرية الرأى والتعبير والحق فى الحصول على المعلومات وحرية الصحافة.

-منع الأجهزة الحكومية وموظفى السلطة من رفع قضايا السب والتى تهدف إلى وقف النقد الموجه للحكومة وتلك التى ترفع بحجة ضمان النظام العام.

-التأكد من أن القوانين التى تسن فى هذا الشأن لا تؤثر على الحوار الذى يتعلق بالصالح العام مع التأكيد على ضرورة تسامح الشخصيات العامة تجاه النقد الموجه لها بدرجة أكبر من الأفراد. كما أنه يجب الأخذ فى الاعتبار أن إثبات تهمة السب تقع على موجه الاتهام.

- ضرورة إيجاد معالجات خارج القضاء تسمح بتقديم الاعتذار أو نشر تصحيحات مما يؤدى إلى سحب القضايا المرفوعة.

- قيام الحكومات بتعديل القوانين المعمول بها بشأن حرية الرأى والتعبير لتتفق مع المعايير الدولية المنصوص عليها فى المواثيق والمعاهدات الدولية.

- على الحكومات أن تقوم بتنقية القوانين لإلغاء عقوبة حبس رجال الأعلام فيما عدا حالات الدعوة إلى العنف أو تشجيع التوجهات العنصرية.

فلسطين
كارثة إنسانية مستمرة
وجهد دولى مطلوب

في تحد سافر لجميع المواثيق والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وأهمها اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين أثناء الحرب، واصلت القوات الإسرائيلية عملياتها الهمجية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، مستخدمة مروحيات الآباتشي وطائرات أف (١٦) بالإضافة إلي الدبابات والأسلحة الثقيلة، مما أسفر عن تساقط العديد من الشهداء وجرح المئات. ومن ناحية أخرى استكملت قوات الاحتلال مسيرتها الإجرامية التي بدأت باستخدام الغازات السامة، وغاز الأعصاب، ومرورا باليورانيوم المنضب الذي اعترفت إسرائيل باستخدامه على مدى عشرين عاما في حربها ضد الفلسطينيين والذي استخدم على نطاق واسع في قمع الانتفاضة الأخيرة، وصولا إلي نوع جديد من السموم طورته إسرائيل في صور حلوى ذات طابع لزج أبيض اللون مغطى بطبقة من جوز الهند المهروس، ألقيت في الشوارع لتصيب كل من يمسك بها أو يشمها بالتقيؤ والمغص المعوي وهذه هي الأعراض الأولية، وإن لم يعرف بعد تأثيرها على المدى الطويل.

ومن ناحية أخرى قامت قوات الاحتلال بمحاولة فاشلة للتخفيف من صورتها الهمجية بعد الانتقادات الدولية الحادة التي وجهت إليها، بالإعلان مؤخرا، عن قبولها العمل بتوصيات لجنة ميتشيل والذي سبق أن رفضته فور إعلانه. وصاحب ذلك الإعلان، إعلانا كاذبا آخر بوقف إطلاق النار في ٢٣ مايو/أيار ٢٠٠١. ولكن في نفس اليوم قامت قوات الاحتلال بقصف مخيم بينا للاجئين في رفح مستخدمة الأسلحة الثقيلة والمدفعية، مما أسفر عن إصابة ٤٥ فلسطيني من بينهم أربعة أطفال ورضيعة لم يتجاوز عمرها العام ونصف.

وفي ٧ مايو/آيار أقدمت قوات الاحتلال على جريمة بشعة على غرار جريمة مقتل الطفل محمد الدرة، كانت ضحيتها الطفلة "إيمان حجو" التى تبلغ أربعة شهور على إثر قصف قوات الاحتلال لمخيم خان يونس، وهي الجريمة التي هزت ضمير المجتمع الدولي وإن لم تسفر عن أي تحرك إيجابي لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الأعزل.

كما واصلت قوات الاحتلال سياسة الاغتيال والتصفيات الجسدية. وشنت هجمات وحشية على مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني حيث اقتحمت المدن الفلسطينية ودمرت عدة مواقع بها وتسببت فى مقتل وإصابة العديد من الفلسطينيين.

وعلى صعيد آخر واصلت قوات الاحتلال تدميرها المنظم للبيئة الفلسطينية من خلال ممارسات تجريف وتدمير الأراضي الزراعية والممتلكات المدنية، وتغيير البنية الجغرافية والديموغرافية لتلك الأراضي، جنبا إلي جنب مع سياسة بناء المستوطنات الجديدة. وتبعا لإحصاءات "حركة السلام الآن " الإسرائيلي فقد تم بناء ١٥ مستوطنة جديدة منذ تولى "شارون" رئاسة الوزراء، والذي أعلن أمام شعبه في تبجح إن الاستيطان مستمر حتى نصل إلي دمشق. ولم تسفر توصيات لجنة ميتشيل التى طالبت بضرورة تجميد بناء المستوطنات، في إيقاف المد الاستيطاني حيث أعلن "شارون" عن بناء ٧٠٠ وحدة سكنيه جديدة فى المستوطنات.

وقد بحثت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فى دورتها الـ٥٧ الوضع فى الأراضى الفلسطينية المحتلة وأصدرت فى ١١أبريل/نيسان٢٠٠١ قرارا أدانت فيه لجوء سلطات الاحتلال إلى القوة بصورة غير متناسبة وعشوائية، ونددت بعمليات التصفية الجسدية للقادة الفلسطينيين، وأعربت عن قلقها من عمليات الحصار والإغلاق والفصل التى يحظرها القانون الدولى، وكذلك قلقها من الاعتقالات وخاصة فى صفوف الأطفال، وحثت الحكومة الإسرائيلية على تنفيذ قراراتها ذات الصلة بوقف النشاطات الاستيطانية، مؤكده من جديد انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على المناطق الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية واعتبرت أى تغييرات على الأرض باطلة وغير قانونية، وأدانت الاستيلاء على منازل الفلسطينيين فى القدس وإلغاء وثائق هويتهم وإقامتهم وفرض الضرائب الباهظة عليهم لتهجيرهم منها، وأدانت اعتماد إسرائيل لسياسات التعذيب بحق الفلسطينيين واعتبرته انتهاكا جسيما طالبت بوقفة فوريا، ورحبت بجهود الحكومة السويسرية لاستئناف مؤتمر أطراف اتفاقية جنيف الرابعة المؤجل فى شأن الأراضى الفلسطينية المحتلة، وطالبت إسرائيل بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة القاضية بانسحابها من الأراضى المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وطالبت هيئات

الأمم المتحدة النظر على وجه السرعة فى أفضل الطرق لتوفير الحماية الدولية الضرورية للشعب الفلسطينى لحين انتهاء الاحتلال الإسرائيلى، وكلفت المقرر الخاص المعنى بحقوق الإنسان فى الأراضى المحتلة متابعة تنفيذ توصياتها وتقديم تقاريره إليها وإلى الجمعية العامة.

ورغم صدور هذا القرار والعديد من قرارات الأمم المتحدة الأخرى فمازالت إسرائيل ماضية فى عدوانها الاستعمارى على الشعب الفلسطينى، وترفض حتى الالتزام بما جاء فى تقرير لجنة "ميتشيل"، رغم انه جاء ناقصا ومخالفا لكل التقارير الدولية السابقة التى حملت إسرائيل مسئولية اندلاع الأحداث الأخيرة بحجة أن خطاب التكليف الصادر لها فى ٧ نوفمبر/تشرين ثان من الرئيس الأمريكى، بصفته رئيسا لقمة شرم الشيخ، قد طالبها بعدم أدانه أى من الطرفين أو تحميلهما مسئولية اندلاع الأحداث.

والمنظمة العربية لحقوق الإنسان ترى أن وقف العدوان الإسرائيلى الغاشم على الشعب الفلسطينى لن يتم إلا إذا كشف المجتمع الدولى جهوده لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة التى طالبت بوضع حد فورى للاحتلال الإسرائيلى والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وتوفير الحماية الدولية له.

والمنظمة العربية لحقوق الإنسان إذ تؤكد من جديد تمسكها بقرارات الأمم المتحدة، فإنها ترفض كل المحاولات المبذولة للالتفاف على هذه القرارات أو تهميشها.

الجزائر

قلق بالغ من أحداث منطقة القبائل

اندلعت فى النصف الثانى من أبريل/نيسان الاضطرابات والمظاهرات فى منطقة شمال شرق البلاد، وذلك فى أعقاب مقتل شاب فى ولاية بجاية على يد أحد رجال الدرك الوطنى، وأصدرت وزارة الداخلية بيانا لها أعربت فيه عن أسفها لمقتل الشاب، وذكرت بأنها تنوى ملاحقة الجانى لدى القضاء، لكنها حذرت من الاستمرار فى أعمال العنف وتوعدت بمعاقبة مرتكبية، كذلك صدر بيان عن رئاسة الجمهورية أقر بخطأ قوات الأمن فى مقتل هذا الشاب والذى كان شرارة الأحداث، لكن البيان نبه إلى أن أطرافا تسعى لاستثارة الشباب ودفعهم إلى تأزيم الوضع.

وانتقلت الاضطرابات والمظاهرات لتسود ولايات القبائل الخمسة، ووصلت أعداد القتلى والجرحى بالآلاف، وأعلن حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الانسحاب من الائتلاف الحاكم بسبب إداء الحكومة فى هذه الاضطرابات.

حملت القبائل السياسات الحكومية مسئولية اندلاع الاضطرابات، وطالبت بتحسين الظروف المعيشية وايجاء مزيد من فرص العمل للشباب، وتوفير المساكن، كذلك وقف الإهانات التى يتعرضون لها، وسحب قوات الدرك التابعة لوزارة الدفاع وإحلالها بجهاز الأمن الوطنى التابع لوزارة الداخلية نظرا لتجاوزاتها الخطيرة، بالإضافة إلى مطالبها التقليدى بشأن اعتبار اللغة الامازيغية لغة وطنية ورسمية إلى جانب اللغة العربية.

أما الحكومة التى أقرت بالمسئولية فى مقتل الشاب وعدت بتقديم المزيد من الامتيازات لمنطقة القبائل، كما أعلنت أنها ستنظر فى طلب القبائل الخاصة باللغة الامازيغية، إضافة إلى ذلك طبقت الحكومة عددا من الخطوات أهمها: حركة نقل محدودة لبعض عناصر الدرك خارج هذه المناطق، إجراء تعديل وزارى لتنشيط الوزارات الاقتصادية، إحالة ٦٠ من المتهمين إلى التحقيق.

ولا حظت المنظمة تجدد التحركات الدولية الرامية إلى تدويل القضية والدعوة لاتخاذ إجراءات قد تزيد من تعقيد المشكلة، والمنظمة إذ تقدر الخطوات القانونية التى اتخذتها الحكومة الجزائرية باتجاه التحقيق فى هذه الأحداث، فأنها تتطلع لأن تكون معالجتها ليس فقط لتداعيات الأحداث ولكن للأسباب الكامنة وراءها.

المغرب

أحكام قضائية ضد نشطاء حقوقيين

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان ببالغ القلق الانباء التى تشير إلى الحكم بسجن (٣٦) من نشطاء حقوق الإنسان أثر محاكمتهم بتهمة الإخلال بالأمن العام والمشاركة فى مظاهرة غير مرخص لها.

تعود بداية الأزمة حينما دعت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان لتنظيم وقفة احتجاجيه رمزية مساء يوم ٩ ديسمبر/كانون أول أمام البرلمان المغربى أحياء لليوم العالمى لحقوق الإنسان وذلك من أجل لفت الانتباه إلى ملف الاختطاف والاختفاء القسرى ومناهضة الإفلات من

العقاب لعدد من المتورطين فى جرائم قتل خارج القانون، لكن السلطات اعتبرت أن هذا العمل غير قانونى، وقامت بالقبض عليهم ومن بينهم الرئيسان الحالى والسابق للجمعية، وقدمتهم للمحاكمة، لكنها تأجلت أكثر من مرة، وقد تمسك الإدعاء خلال المحاكمة بإدانة المتهمين على أساس أن مشاركتهم تمت فى تظاهرة غير مرخص لها، فى حين اعتبر الدفاع أن المحاكمة ذات ذيول سياسية وأنها غير دستورية.

تقدم الدفاع بمجموعة من الدفوعات الشكلية تدور أساسا حول المطالبة باستبعاد محضر الضابطة القضائية لعدة أسباب منها: عدم التوقيع على جميع صفحات المحضر، وعدم تبلغ عائلات المحتجزين بإيداعهم رهن الحراسة وتناقض المحاضر، بثبوت الغش، وعدم دستورية نصوص الإحالة، ورغم كل تلك الدفاعات إلا أن المحكمة أصدرت حكما يقضى بسجن المتهمين الـ(٣٦) لمدة (٣) شهور وغرامة قدرها (٣٠٠٠) درهم مغربى.

آثار هذا الحكم موجه من الاستياء وأصدرت العديد من المنظمات الحقوقية بيانات بهذا الخصوص ومنها الجمعية المغربية جاء فيه أن المحاكمة تمثل اعتداءا صريحا على الحريات والحقوق وإنها محاكمة جائرة وشابها بعض الفروقات، وأوضح البيان أن الجهاز القضائى المغربى لا يزال بعيدا كل البعد عن الاستقلالية، كما أن الأحكام الصادرة تؤكد التناقض بين توقيع المغرب على الإعلان العالمى لحماية نشطاء حقوق الإنسان وبين ما تنتهجه على أرض الواقع

كذلك أصدرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بيانا نددت فيه بهذه الأحكام التى اتسمت بالشدة وعدم توافر الضمانات الكافية للمحاكمة العادلة وفقا للمواثيق الدولية، وناشدت السلطات المغربية استصدار عفوا عن المحكوم عليهم مع إفساح المجال أمام المدافعين عن حقوق الإنسان للقيام بدورهم الذى تكفله المواثيق الدولية.

وقد فوضت المنظمة الأستاذ بوجمعه غشير عضو اللجنة التنفيذية بمراقبة نظر الدعوة أمام محكمة الاستئناف.

الجزائر

قانون عقوبات جديد يقلص حرية الرأى والتعبير

وافق البرلمان الجزائرى (الفرقة الأولى) على قانون العقوبات المعدل الذى يحتوى مواد تعرض الصحفيين وأئمة المساجد للسجن إضافة إلى عقوبات مالية كبيرة. وكان هذا القانون قد آثار جدلا إعلاميا وسياسيا كبيرا بين الصحفيين والمتهمين بقضايا الحريات، وتقضى هذه التعديلات بتوسيع نطاق المادة (١٤٤) التى كانت تعاقب على الإهانة لتشمل الإساءة لرئيس الجمهورية والسب والقذف الموجه للمؤسسات والهيئات النظامية، واعتبرت التعديلات أن هناك فرق كبير بين العقوبة التى تسلط على من يهين أو يسب مؤسسة أو هيئة نظامية أو مسئول حكومى وبين العقوبة التى تسلط على من يهين أو يسب فرد عادى، كما أن العقوبة بتهمة القذف تطاول الصحفى ورئيس التحرير والجريدة.

ونتيجة للضغوط التى مورست تم تخفيض العقوبات المفروضة على رجال الإعلام فى حالة ثبوت تهمة القذف لتصبح عقوبة السجن ما بين (٣) أشهر إلى سنة بعد أن كانت تتراوح ما بين سنة و(٥) سنوات، كما خفضت العقوبات المالية لتصل إلى ما يعادل(٣) آلاف دولار بعد أن كانت (٩) آلاف دولار.

جاءت موافقة البرلمان على هذه التعديلات بأغلبية (٢٠٧) صوت كلها من التجمع الوطنى وجبهة التحرير الوطنى وبعض المستقلين مقابل (١٣٨) صوتا معارضا تمثل حركة مجتمع السلم والنهضة والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وحزب العمال فيما غابت القوى الاشتراكية عن التصويت.

وقد أثارت هذه التعديلات المقترحة موجة من الاستياء أدت إلى انسحاب حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية من الائتلاف الحاكم، كما تباينت ردود الأفعال، وأعتبر وزير العدل والأمين العام لحزب التجمع الوطنى الديمقراطى الحاكم أحمد أو يحيى أن القانون لا يتعلق بالتضييق على الحريات ولكن بتنظيم الممارسة السياسية والإعلامية، وأكد أن مؤسسات الدولة الجزائرية حريصة على ترقية الصحافة وأن القانون المصوت عليه يحمى الصحفيين والصحافة من الأنزلاقات. أما الصحف الجزائرية والصحفيين فقد كان لهم رأى مخالف فقد وصفوا ما حدث بأنه استمرار لنهج تصفية المكاسب الديمقراطية، واتهموا التجمع الوطنى الديمقراطى وجبهة التحرير الوطنى بأنهما ينسقا من أجل عودة عقلية الحزب الواحد، كما تجمع العديد من الصحفيين أمام البرلمان للمطالبة بإلغاء هذا القانون. وأبدى الأستاذ بوجمعه غشير

رئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان عددا من الملاحظات النقدية حول القانون أهمها: أن القانون يجب إلا يفرق بين إهانة وسب المسئول أو المؤسسة أو الهيئة وإهانة وسب أى فرد عادى، حتى لا تزيد من الشروخ الموجودة بين الأفراد وهيئات الدولة، كما أن تشديد العقوبة على من يسئ إلى مؤسسة الرئاسة لا ينسجم مع سمو هذه المؤسسة التى يجب أن تمتاز بعلو الهمة والترفع والحلم والعفو، كما أن تسليط العقوبة على رئيس التحرير والجريدة إلى جانب المحرر مخالفة صريحة لمبدأ شخصية العقوبة، ووفقا للتقاليد الديمقراطية فإن الشخص العمومى والهيئات العامة يجب أن تتحمل النقد أكثر من غيرها. وأعلن نقيب الصحفيين أن حركة الاحتجاج ستتواصل حتى يتم إلغاء القانون الذى يهدف إلى ضرب حرية الصحافة، كما أصدر اتحاد الصحفيين العرب بيانا عارض فيه القانون وطالب الاتحاد بعدم تشديد العقوبات فى قضايا الرأى والنشر، والاقتصار فقط على العقوبات المالية دون السجن كما يحدث فى الدول المتقدمة والديمقراطية.

المحكمة الدستورية فى مصر تعزز من حرية إصدار الصحف

قضت المحكمة الدستورية العليا فى ٦ مايو/آيار بعدم دستورية البند "ب" من المادة ١٧ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١المعدل بالقانون ٣ لسنة ١٩٩٨، والذى يشترط موافقة مجلس الوزراء على تأسيس الشركات المساهمة التى يكون من بين أغراضها إصدار الصحف، واستندت المحكمة فى قضائها على مخالفة هذا الشرط لمبدأ حرية إصدار الصحف التى كفلها الدستور فى مادته رقم ٢٠٩، فضلا عن المواد ٤٧ و٤٨ و٢٠٦ و٢٠٧ من الدستور، والتى تكفل حرية الصحافة واستقلالها وحظر الرقابة على الصحف وإنذارها أو إيقافها بالطريق الإداري، وأكدت المحكمة فى قضائها على الحق الدستورى لكافة الأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة والأحزاب السياسية فى إصدار الصحف، وأن الرقابة على ملكيتها وتمويلها تخضع للشعب باعتبارها سلطة شعبية مستقلة.

جاء قضاء المحكمة فصلا فى الطعن المقدم فى ١١ يونيو/حزيران ٢٠٠٠ من إحدى شركات الصحافة والطباعة والنشر ضد رئيس مجلس الوزراء ووزير الاقتصاد.

وكانت المحكمة الدستورية قد أصدرت حكمها فى أغسطس/آب ٢٠٠٠بإلغاء قرار مجلس الوزراء الصادر فى العام ١٩٩٩بسحب ترخيص جريدة صوت الأمة، وهو ما أتاح للجريدة معاودة الصدور،كما كانت محكمة القيم قد قضت فى مايو/أيار ٢٠٠٠ بعدم اختصاصها لنظر الطعن المقدم من الحكومة ضد قرار المحكمة الدستورية العليا فى العام١٩٩٩، والذى كانت سمحت فيه بمعاودة إصدار جريدة الموقف العربى بعد٢٠ عاما من توقفها

والمنظمة إذ تعرب عن بالغ تقديرها لقرارات المحكمة الدستورية التى تعزز من حرية الصحافة واستقلالها، فإنها تأمل أن تتواصل الخطوات لمزيد من تعزيز احترام حقوق الإنسان فى البلاد.

حالة حقوق الإنسان فى السودان أمام الأمم المتحدة

وافقت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة فى دورتها السابعة والخمسون يوم ٢٠أبريل/نيسان الماضى، على القرار الخاص بحالة حقوق الإنسان فى السودان.

وقد رحب القرار فى مقدمته بالخطوات الإيجابية التى قامت بها الحكومة السودانية فى ميدان حماية وتعزيز حقوق الإنسان كان أبرزها، الالتزام الذى أعربت عنه الحكومة السودانية بعملية التحول الديمقراطى بإقامة حكومة ديمقراطية تخضع للمساءلة، التدابير التى أدت إلى عودة بعض أعضاء المعارضة، العفو الصادر بحق جنود التجمع الوطنى الديمقراطى، تعيين عدد من أعضاء الاحزاب السياسية فى الحكومة الجديدة بالإضافة لتعاونها مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان والمقرر الخاص بحالة حقوق الإنسان فى السودان.

ومن ناحية أخرى عبر مشروع القرار عن بالغ القلق إزاء أثر استمرار النزاع المسلح على حالة حقوق الإنسان وأثره الضار على السكان المدنيين خاصة النساء والأطفال، كما شدد من لهجته فى عدد من فقراته بأدانة سجل الحركة الشعبية والانتهاكات الخطيرة التى تقوم بها لحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية مثل حدوث حالة أعدام بإجراءات موجزة وتعسفية واستخدام الأطفال جنود ومقاتلين بالإضافة إلى الاحتجاز التعسفى وإساءة معاملة المدنيين. كذلك عبر القرار عن بالغ القلق إزاء الشروط التى تفرضها

الحركة الشعبية لتحرير السودان على نحو مخالف لمبادئ الإنسانية على المنظمات العاملة فى الجنوب والتى أثرت على سلامتها وأدت إلى انسحاب العديد منها. كذلك عبر مشروع القرار عن بالغ القلق إزاء الانتهاكات المرتكبة من قبل الحكومة السودانية المتمثلة فى فرض قيود على حرية الدين والتعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمى والاعتقال دون محاكمة لا سيما للمعارضين السياسيين والمدافعين عن حالة حقوق الإنسان كذلك تعديل قانون الأمن الوطنى والذى مد بموجبه فترة الاعتقال بدون مراجعه قضائية إلى ٦ شهور، كذلك ظروف الاعتقال السيئة وأعمال التعذيب والانتهاكات من قبل أجهزة الأمن.

ومن أبرز ما جاء فى القرار حثه للطرفين الحكومة والحركة الشعبية لاتخاذ إجراءات فورية لوقف إطلاق النار والامتناع عن استخدام المرافق المدنية لأغراض عسكرية والاستيلاء على المساعدات الإنسانية، كما طالب بضرورة استئناف محادثات السلام برعاية الإيجاد.

وفى الختام أهاب القرار بالحكومة السودانية بالتصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب وبالتوقيع والتصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

هذا وقد رحبت الحكومة السودانية بالقرار ووصفته بأنه يمثل تطور فى الاتجاه الإيجابى. وفى نفس الإطار انتقدت الحركة الشعبية مشروع القرار ووصفته بأنه ساوى بين المعتدى والمتعدى عليه وانه يشجع الحكومة السودانية على مواصلة انتهاكاتها.

لبنان/سوريا
تواصل الانتهاكات الإسرائيلية.. ومخاوف من الجدل الطائفى حول العلاقة مع سوريا

مثلت الغارة الإسرائيلية على محطة الرادار العسكرى السورى شرق بيروت فى نهاية أبريل/نيسان تصعيدا خطيرا فى مسلسل اعتداءاتها على الأراضى اللبنانية، فى محاولة فاشلة منها لجر البلدين العربيين إلى مواجهة تسمح لإسرائيل بتخفيف الضغط الذى تمثله الانتفاضة الفلسطينية عليها فى الداخل، والتهديد بتوسيع رقعة التوتر فى المنطقة وإجبار الدول العربية على وقف مساندتها المعنوية والسياسية للشعب الفلسطينى.

ويعبر هذا الاعتداء عن التعنت والإصرار الإسرائيلي على مواصلة احتلال مزارع شبعا، وكذا مواصلة رفضها الوساطات الدولية لتبادل الأسرى وعدم تسليم خرائط توزيع الألغام للتأثير على إجراءات الدولة واللبنانية لتنمية المناطق المحررة وعودة المهجرين، واستمرارها فى القرصنة على منابع المياه اللبنانية فى الحاصبانى والوزانى وتوسيعها للخروقات على الخط الأزرق للحدود الدولية، فضلا عن رغبتها فى دفع سوريا إلى وقف مساندتها لصمود الشعب اللبنانى.

وبرزت إسرائيل عدوانها بالرد على عملية نفذتها المقاومة الوطنية ضد قواتها فى مزارع شبعا، والتى أصيب فيها ٣ من جنودها بإصابات خطيرة وتدمير مركبة عسكرية، وأسفرت الغارة الإسرائيلية على محطة الرادار عن مقتل ٥ جنود سوريين وإصابة ٣ آخرين وتدمير المنشأة.

وكانت إسرائيل قد استمرت فى خرقها للحق فى الحياة عبر اعتداءاتها على المواطنين اللبنانيين واستهدفها للمنشآت المدنية بمواصلتها عمليات القصف وإطلاق النيران على المناطق المحيطة لمزارع شبعا والمناطق المجاورة للخط الأزرق وعبر الأسلاك الحدودية وخاصة عند بوابة "فاطمة" الحدودية بحجة تمشيط المناطق لمنع المقاومة من تنفيذ عمليات محتملة، مما أسفر عن مقتل ٤ مدنيين وإصابة ٤ آخرين منذ مطلع فبراير/شباط، فضلا عن مقتل ٦ مدنيين آخرين فى مناطق الألغام التى زرعتها القوات الإسرائيلية قبل وأثناء انسحابها.

وتستمر الحكومة الإسرائيلية فى تنفيذ خططها لخداع المجتمع الدولى، فتصر على الاحتفاظ بمزارع شبعا بدعوى عدم خضوعها لقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ وخضوعها للقرار ٢٤٢ الخاص بالأراضى المحتلة فى يونيو/حزيران ١٩٦٧، بعد أن دحض لبنان بالوثائق ما أدعته من أن المنطقة المحتلة هى أراض سورية وليست لبنانية.

غير أن أخطر المؤامرات الإسرائيلية هى تنفيذها لخطة مقننة منذ إعلانها عن عزمها الانسحاب من الجنوب مطلع العام ٢٠٠٠، تستهدف تصعيد الجدل الداخلى الدائر فى لبنان حول الجدوى من استمرار التواجد العسكرى السورى، وهو الجدل الذى تصاعدت حدته مؤخرا وبات يهدد حالة الوئام الوطنى التى نشأت فى أعقاب اتفاق الطائف فى العام ١٩٨٩ الذى نجح بقوة فى مواجهة الاحتلال الإسرائيلي وفى

إحراج إسرائيل وتكبيدها خسائر فادحة فى صفوف قواتها أجبرها على الانسحاب من الجنوب فى منتصف مايو/أيار ٢٠٠٠، ومثل ملحمة عربية جديدة فى تاريخ الصراع العربى الإسرائيلي.

ومما أثار شدة القلق على حالة الوئام الوطنى فى لبنان إلقاء عدد من الرموز السياسية والطائفية بثقلهم وراء طرفى الجدل الدائر، مما أدى الى توسيع رقعة الخلاف وأعاد إلى الأذهان شبح الحرب الأهلية وذكر بآثارها الخطيرة على حالة حقوق الإنسان فى البلاد.

ولم تنجح كلية جهود الرؤساء الثلاثة - الجمهورية والوزراء والنواب- فى إجهاض التوتر وإرساء تفاهمات مقبولة، على الرغم من تأكيداتها على التفاهم التام بين الحكومتين اللبنانية والسورية، وهى وان ساهمت فى تخفيف حدة التصريحات، إلا أن عددا من التحركات الاحتجاجية المتبادلة بين المؤيدين والرافضين للعلاقة الخاصة مع سوريا وتحركاتهم الكثيفة فى الشارع البيروتى ومناطق الجبل صعدت من الشعور بالتهديد على استمرار حالة الوئام الوطنى فى البلاد.

وزاد من حدة التوتر مطالب الولايات المتحدة الأمريكية للدولة اللبنانية بوقف المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي فى شبعا، ملوحة بملف المساعدات الاقتصادية والاستثمار الأجنبى وخاصة فى إطار الجدل الدائر فى لبنان حول الاستمرار كعاصمة للمقاومة أو التحول إلى عاصمة للاستثمار، وصعد السفير الأمريكى من لهجته المغلفة بالتحذيرات فى هذا الشأن ليؤكد عقب الغارة الإسرائيلية على الرادار السورى تمنياته بأن يكون اللبنانيين قد فهموا الرسالة!

والمنظمة العربية لحقوق الإنسان إذ تعبرعن بالغ قلقها إزاء تواصل الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان فى لبنان، فإنها تطالب المجتمع الدولى بتكثيف جهوده لوقف الاعتداءات الإسرائيلية وإنهاء احتلال الأراضى اللبنانية، وتطالب الولايات المتحدة الأمريكية بالكف عن اعتماد المعايير المزدوجة، وتحث الحكومتين اللبنانية والسورية على وضع إطار تفاهم معلن لعلاقات البلدين يحقق الاستقرار المنشود والمحافظة على حقوق الإنسان اللبنانى، كما تحث المرجعيات الطائفية على اتباع نهج أكثر موضوعية حفاظا على الوئام الوطنى والسلام الاجتماعى فى البلاد.

مصر

أحكام بالسجن والحبس لمدير وأعضاء مركز ابن خلدون

قضت محكمة الجنايات وأمن الدولة العليا فى ٢١ مايو/آيار بإدانة المتهمين فى قضية مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية، وعاقبت د."سعد الدين إبراهيم" أستاذ علم الاجتماع السياسى بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ومدير المركز بالسجن سبع سنوات، وبقية المتهمين بالحبس لمدد تتراوح بين سنة واحدة وخمس سنوات، وذلك فى الاتهامات التى وجهت إليهم بالاتفاق الجنائى على تقديم رشوة لعدد من موظفى اتحاد الإذاعة والتليفزيون بغوض تغطية أنشطة وهمية للمركز، وكذا نشر أخبار كاذبة مسيئة لسمعة البلاد، فضلا عن الاتهام بمخالفة الأمر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٢ والذى يحظر تلقى تبرعات ومنح مالية من الخارج بدون إذن من السلطات المختصة.

وقد أصدرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان البيان التالى:-

[فوجئت المنظمة العربية لحقوق الإنسان - كغيرها من الدوائر الحقوقية - بصدور الحكم فى قضية الدكتور"سعد الدين إبراهيم" بالسجن لمدة سبع سنوات، وبحبس زملائه أعضاء مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية لمدد تراوحت بين عامين وثلاثة أعوام، فى نفس الجلسة التى كانت تستكمل الاستماع إلى مرافعات الدفاع والنيابة على غير المعمول به فى قضايا الجنايات.

وقد لا حظت المنظمة والتى شاركت فى مراقبة جلسات المحاكمة، أن المحكمة أتاحت حق الدفاع رغم بعض الشوائب، مثل عدم الاستجابة لبعض طلبات الدفاع. لكنها استندت فى الحكم على اتهامات بمخالفة قانون استثنائى هو الأمر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٢ بخصوص ضرورة الحصول على موافقة مسبقة قبل تلقى منح مالية أو تبرعات من الخارج، وكذا الاستناد إلى اتهام بنشر أخبار كاذبة ومسيئة لسمعة البلاد، وهو اتهام غير ممكن تحديده وينطوى على سلطة تقديرية واسعة.

كما أثار قلق المنظمة حملات الإدانة الصحفية للدكتور "سعد الدين إبراهيم" خلال فترة محاكمته، وكانت المنظمة قد ناشدت الإعلام المصرى ألا يسبق المحاكمة فى إصدار حكمة انطلاقا من القاعدة القانونية الراسخة بافتراض البراءة.

والمنظمة إذ تؤكد على احترامها لأحكام القضاء المصرى، فإنها تعتزم التنسيق مع هيئة الدفاع عن الدكتور"سعد الدين إبراهيم" وزملائه فى التقدم لنقض الحكم وفقا للإجراءات القانونية المرعية].

وفى أعقاب صدور الحكم تلقى الرأى العام المصرى باستياء شديد ما نشرته بعض الصحف المصرية من أن رئيس وزراء إسرائيل قد طلب من الخارجية الإسرائيلية استدعاء القائم بالأعمال المصرى فى تل أبيب للتعبير عن الاستنكار تجاه الحكم الذى صدر على الدكتور سعد الدين إبراهيم، وأبدت العديد من الصحف المصرية وبعض منظمات حقوق الإنسان المصرية استغرابها لقيام "شارون" بهذه الخطوة واعتبرته محاولة للظهور بمظهر المدافع عن حقوق الإنسان فى الوقت الذى تتلطخ يديه بدماء الشعب الفلسطينى.

لكن أسرة الدكتور سعد الدين إبراهيم نفت تماما هذا النبأ واحتفظت بحقها فى اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة فى حالة عدم نشر هذا التكذيب.

البدء
فى إعداد مشروع معاهدة دولية لمناهضة الاختفاء القسرى

قررت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فى دورتها الـ٥٧ تكوين مجموعة عمل من الخبراء لوضع مشروع معاهدة دولية لمناهضة الاختفاء القسرى على أساس المستندات التى أعدتها اللجنة الفرعية لتشجيع وحماية حقوق الإنسان منذ عام ١٩٩٨. وينتظر أن تبدأ لجنة حقوق الإنسان فى دراسة مشروع المعاهدة عام ٢٠٠٢، وأن يتم التوصل إلى مشروع نهائى عام ٢٠٠٣ أو عام ٢٠٠٤.

ومن المعروف أن موضوع الاختفاء القسرى كان يعالج بواسطة مجموعة عمل دون أن يحكمه معاهدة دولية رغم خطورته وانتشاره فى العديد من الدول وتمكن العديد من القائمين بهذه الجريمة الإفلات من العقاب.

والمنظمة العربية لحقوق الإنسان ترحب بقرار لجنة حقوق الإنسان خاصة فى ظل انتشار ظاهرة الاختفاء القسرى فى العديد من الدول العربية، وسوف تساهم فى الجهود التى ستبذل من أجل التوصل إلى هذه المعاهدة فى أسرع وقت ممكن.

انتخابات
لجنة حقوق الإنسان..
نتائج مثيرة للجدل

تمت فى مطلع مايو/آيار انتخابات تجديد العضوية فى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، والتى أسفرت عن نتائج مثيرة للجدل، حيث ارتفع عدد الدول العربية المشاركة فى اللجنة إلى ٤ دول، وهم البحرين وسوريا والمملكة العربية السعودية عن المجموعة الأسيوية، وكذا السودان عن المجموعة الأفريقية.

وتمثلت أكثر النتائج إثارة للجدل فى فشل الولايات المتحدة الأمريكية فى الاحتفاظ بمقعدها باللجنة عن مجموعة الدول الأوروبية ودول أمريكا الشمالية لأول مرة منذ تأسيس اللجنة قبل ٥٠ عاما.

واعتبرت الإدارة الأمريكية أن فشلها فى الاحتفاظ بمقعدها قد مثل فضيحة، فى مقارنة غريبة الشأن بين خسارتها داخل المجموعة الأوروبية - الأمريكية ونجاح السودان عن المجموعة الأفريقية.

غير أن المراقبين قد حللوا الفشل الأمريكى فى لجنة حقوق الإنسان فى ضوء عدد من سياساتها المعلنة مؤخرا، والتى لا تلقى ترحابا دوليا ومعارضة شديدة فى بعض الأحيان، ففضلا عن انسحابها مؤخرا من اتفاقية "كيوتو" الخاصة بحماية الأرض من ظاهرة الاحتباس الحرارى، كما أصرت على مواصلة خطتها لإنشاء الدرع الصاروخى الذى تعارضه القوى الدولية ومن بينها البلاد الأوروبية، لما له من أثر على البيئة وهو ما يفسر كذلك فشل الولايات المتحدة فى الاحتفاظ بمقعدها فى لجنة الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات.

وكانت الولايات المتحدة قد تململت حتى أخر لحظة فى الانضمام إلى اتفاقية المحكمة الجنائية الدولية، بجانب رفضها المتواصل التصديق على العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ورفض المصادقة على اتفاقيتى حقوق الطفل ومناهضة التمييز ضد المرأة بالإضافة إلى وقوفها أمام المحاولات الدولية لإدانة العدوان الإسرائيلى على الشعب الفلسطينى وأمام كل المحاولات التى بذلت من أجل رفع الحصار على الشعب العراقى

مسئولية الشركات متعددة الجنسيات عن انتهاكات حقوق الإنسان

وزعت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فى دورتها الـ٥٧ مستندا رسميا تضمن المذكرة المشتركة التى أعدها مركز أوروبا والعالم الثالث واللجنة الأمريكية للحقوقيين – تناولت مسئولية الشركات الكبرى متعددة الجنسيات عن انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتشير المذكرة إلى أن الشركات متعددة الجنسيات استطاعت خلال العشرين عاما الماضية أن يكون لها قوة اقتصادية ومالية وسياسية غير مسبوقة وذلك نتيجة لسياسة العولمة التى سمحت لهذه الشركات بالسيطرة ماليا وسياسيا على الدول الصغيرة والضعيفة اقتصاديا. وقد تعدى تأثير هذه الشركات فشمل القدرة على توجيه سياسات الدول الكبرى ومثال ذلك تأثيرها على تشكيل الحكومة الجديدة فى الولايات المتحدة.

ولا حظت المذكرة أن هذه القوة التأثيرية لم يصاحبها إدراك أكبر من جانب الشركات المتعددة الجنسيات للمبادئ الدولية التى أقرت لحماية حقوق الإنسان. ويحدث ذلك فى ظل غياب الأجهزة القانونية الدولية والأجهزة الديمقراطية الدولية التى يمكنها مراقبة ممارسات هذه الشركات. وإزاء النقد الموجه لهذه الشركات فقد حاولت الإيحاء باهتمامها بالتطور الديمقراطى ومقاومة الفقر، إلا أن الواقع يشير إلى أنها لا تهتم إلا بتحقيق الربح وتنمية رأس المال وتأكيد هيمنتها على الاقتصاد العالمى على حساب حقوق الإنسان.

وعددت المذكرة الانتهاكات كالآتى:-

١- أوضحت عدة دراسات أجريت أخيرا أن الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات أيدت وقوع انقلابات عسكرية كما إنها دعمت استمرار أنظمة ديكتاتورية لأسباب ترمى إلى حماية استثماراتها وضمان حصولها على المواد الأولية والأيدي العاملة الرخيصة وضمان قدرة هذه الأنظمة على مواجهة الحركات الشعبية الوطنية التى يمكن أن تهدد مصالح هذه الشركات. كما أظهرت الدراسة الدور الخفى الذى قامت به هذه الشركات فى المنازعات المسلحة التى وقعت فى أنجولا والكونغو وكولومبيا وغيرها، وكان من أهم مظاهر هذا الدور تقديم المال للأطراف المتنازعة لتغليب العناصر التى تضمن استمرار سيطرة هذه الشركات على المواد الأولية.

٢- لم تقم هذه الشركات بخلق فرص عمل تتساوى مع المكاسب التى تحققها، بل على العكس من ذلك فقد أدت أنشطتها إلى إدماج عدة مشاريع فى نشاط موحد وصاحب هذا الإدماج الاستغناء عن عدد كبير من الأيدى العاملة وتشريد عائلاتها.

كما استغلت هذه الشركات عملية تحرير التجارة الدولية لتحقيق المزيد من الأرباح استغلالا للدعوة إلى تخفيض الجمارك، كما لجأت هذه الشركات إلى توقيع عقود مع بعض المؤسسات فى دول العالم الثالث لتنفيذ بعض المشاريع وفقا لشروط تحكمية غير عادلة واستغلت فى ذلك رخص الأيدى العاملة وعدم حرص هذه الدول على تطبيق المعايير الدولية للحفاظ على حقوق العمال وظروف العمل. وعلى سبيل المثال فإن شركة "NIKE" استطاعت عن طريق توقيع عقود فرعية مع شركات صغيرة فى آسيا أن ترفع أرباحها فى الفترة ما بين ١٩٧٧و١٩٩٥ بمقدار ١٦٤%.

٣- أن فلسفة العولمة التى تتبعها الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات تسعى إلى خدمة المصالح الصناعية والمالية لفئة متميزة من المجتمع على حساب الشعوب الأقل تقدما والفئات الفقيرة غير القادرة على مواجهة هذه الشركات مما أفقد هذه الشعوب والفئات الأمل فى تغيير واقعها المؤلم اقتصاديا واجتماعيا.

وقد أوضحت الدراسات أن الاستثمار الأجنبى يهدف إلى إدماج مؤسسات وطنية ضمن الشركات الكبرى أو شراء هذه المؤسسات عن طريق ما يطلق عليه المستثمر الواحد. ونتيجة لضعف الأنظمة الاقتصادية فى الدول النامية ورغبتها فى مواكبة التوجه العالمى نحو سياسات فرضتها العولمة فإن الشركات الكبرى استغلت عمليات الخصخصة التى تتم فى الدول النامية لشراء العديد من المؤسسات المعروضة للبيع بأسعار زهيدة لا تتناسب مع قيمتها الحقيقية. وفى سبيل تحقيق ذلك لم تتورع الشركات الكبرى فى تقديم الرشاوى وتشجيع الفساد.

وقد خلصت المذكرة إلى أن ممارسات الشركات المتعددة الجنسيات تترك آثارا سلبية على الأنشطة الإنسانية لأنها قائمة على مبادئ الاستغلال وتركيز الثروات، ولا شك أن هذه الممارسات هى السبب الرئيسى فى زيادة فقر الفقراء على مستوى العالم وهى ممارسات تتعارض مع المبادئ الديمقراطية وحق الشعوب

النامية فى تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى.

ومن هذا المنطلق فإن على المجتمع الدولى أن يخلق الأداة القانونية الفعالة القادرة على مراقبة أنشطة الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات، ولا شك أن هناك دور هام يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة بخلق هذه الأداة، لذلك فإن مقدمى المذكرة يقترحان تكوين مجموعة عمل لبحث أنشطة الشركات متعددة الجنسيات تتبع إلى اللجنة الفرعية لنشر وحماية حقوق الإنسان. وفى النهاية فقد طلبت المذكرة قيام الدورة ٥٨ القادمة للجنة حقوق الإنسان ببحث هذا الاقتراح.

آثار سياسات التكييف الهيكلى والديون الخارجية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

قدم خبير الأمم المتحدة " فانتوشيرو" تقريرا إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان استعرض فيه المبادرات المطروحة دوليا للتخفيف من السياسات المتبعة اقتصاديا من قبل الدول الفقيرة للتكيف الهيكلى والتخفيف من الديون الخارجية وأثرها على التمتع الكامل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وقد أوضح التقرير أن الدول الفقيرة تسعى إلى إرضاء صندوق النقد الدولى فتتبع سياسات مفروضة عليها تتسم بالتشدد وعدم المرونة وفى بعض الأحيان يمكن أن تتصف بأنها لا تترك غير مجال ضيق للغاية للمناورة من أجل تحقيق البعد الاجتماعى مما يعرض هذه الدول لمشاكل سياسية خطيرة. وخلص التقرير إلى أن برامج صندوق النقد الدولى والبنك الدولى لم يساعدا حتى الآن فى الحد من الفقر.

وقدم خبير الأمم المتحدة عدة توصيات أهمها:عدم انفراد البنك الدولى وصندوق النقد الدولى بمراقبة برامج الحد من الفقر حيث ينبغى أن تشارك فى هذه العملية وكالات الأمم المتحدة الأخرى مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائى واليونسيف والأونكتاد ومنظمة العمل الدولية بالإضافة إلى الدعوة إلى جولات جديدة من المحادثات للتوصل إلى حل دائم لمشكلة الديون والنظر فى شطب هذه الديون بالكامل.

وأخيرا أوصى حكومات العالم الثالث والمؤسسات المالية الدولية بالدخول فى حوار جاد لربط قضايا السياسة الاقتصادية العامة بأهداف التنمية الاجتماعية الأوسع نطاقا، على أن ينطلق هذا الحوار من تقييم النتائج التى انتهت إليها البحوث العديدة المتعلقة بالآثار الاقتصادية والاجتماعية للتكييف الهيكلى الذى اتبع حتى الآن.

مركز الأرض يطالب بوقف الانتهاكات التى يتعرض لها العاملين فى بعض شركات مدينة السادس من أكتوبر فى مصر

اصدر مركز الأرض لحقوق الإنسان نشرة إعلامية تتضمن شكاوى العاملين فى بعض مصانع مدينة السادس من أكتوبر. وتتضمن هذه الشكاوى انتقاد العمال لسياسات إدارات هذه الشركات التى تتخذ إجراءات تعسفية ضدهم لإجبارهم على ترك عملهم دون استلام حقوقهم بل أن بعض الشركات قامت بفصل هؤلاء العمال فصلا تعسفيا متجاهلة حقوقهم وظروف أسرهم. وقامت شركات أخرى بإنذار بعض العمال بترك مساكنهم التى يقيمون بها.

وأشارت نشرة مركز الأرض إلى أن إدارة شركة "نيسان مصر" قد تأخرت فى صرف رواتب العمال حتى يوم ٧فبراير/شباط٢٠٠١، وبعد تدخل وزارة القوى العاملة واتحاد العمال تم صرف ٥٠% من أجر شهر فبراير/شباط، ثم قامت الإدارة منذ ١٣مارس/آذار ٢٠٠١ بإلغاء الوجبة الغذائية التى تصرف للعاملين بها، ثم قامت بمنح ٤٨ عامل إجازة مدفوعة الأجر حتى ٢٢مايو/ ٢٠٠١ ثم قامت بعدها الشركة بفصلهم عن العمل وأعطتهم مهلة ثلاثة شهور لإخلاء المساكن.

وفى شركة جهينة للألبان تم فصل ثلاثة عمال بدون إبداء الأسباب التى أدت إلى ذلك وعندما استفسر مكتب العمل عن هذه الأسباب ادعت الشركة بأنها لم تقم بفصل العمال وإنهم منقطعين عن العمل. وطالب مركز الأرض من اتحاد عمال مصر والنقابات العامة حماية حقوق هؤلاء العمال.

والمنظمة العربية لحقوق الإنسان تطالب بدورها وزارة القوى العاملة واتحاد عمال مصر والنقابات العامة بالتدخل لحماية هؤلاء العمال والعمل على رجوعهم لأعمالهم واستلام مستحقاتهم لكفالة حقوقهم وفقا لما نص عليه العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى صادقت عليه الحكومة المصرية.

تونس

مواصلة السلطات ملاحقة المدافعين عن حقوق الإنسان والتعدى عليهم

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان شكوى تفيد أن السلطات التونسية لا تزال تواصل ملاحقتها للأستاذ مختار الطريفى رئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، والذى مثل للتحقيق يوم ١٠ مارس/آذار الماضى بتهمتى نشر أخبار زائفة وإصدار بيان ينتقد الإجراءات المتخذة فى حق الرابطة، وقد رفض قاضى التحقيق توفير قاعة مناسبة لحضور كامل أعضاء هيئة الدفاع الذى أدى إلى احتجاجها وانسحابها.

كما تلقت المنظمة شكوى اخرى تتضمن أن عناصر من الأمن السياسي استعملت العنف لمنع السيدة سهير بالحسن نائبة رئيس الرابطة من المشاركة يوم ٢٠ أبريل/نيسان فى فعاليات دعم الانتفاضة بتونس العاصمة.وخلال شهرى فبراير/شباط ومارس/آذار، قامت عناصر أمنية بالاعتداء على أعضاء فى المجلس الوطنى للحريات، حيث اعتدت بالضرب على السيد الأسعد الجواهرى عند دخوله المجلس، واعتدت بالضرب والسب على المحاسبة نزيهة بوذيب فى نزل المشتل، كما اعتدت بالضرب على السيدة خديجة الشريف عضو الهيئة القيادية للجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات أمام دار المحكمة الابتدائية فى تونس العاصمة حيث طرحها أحد عناصر الأمن أرضا وانتزع منها ملفا كانت تحمله.

وتطالب المنظمة السلطات التونسية بوقف هذه الحملة التى يتعرض لها المدافعين عن حقوق الإنسان وإفساح المجال أمامهم للقيام بواجبهم وفقا للمواثيق الدولية.

وإضراب السجناء السياسيين ومطالبهم الوطنية

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان شكاوى بشان سوء أوضاع السجناء السياسيين فى السجون والزنزانات التونسية وتدهور أحوال بعضهم الصحية، الأمر الذى حملهم على بدء إضراب جديد فى ١٥ أبريل/نيسان. ويطالب هؤلاء السجناء برفع الظلم عنهم وعن عائلاتهم والإفراج عنهم وإيقاف المحاكمات السياسية المتوالية وسن عفو تشريعى علم وتنظيم حوار وطنى شامل وتحقيق كافة مطالب القوى الوطنية الديمقراطية.

وتطالب المنظمة السلطات التونسية بالاستجابة الى مطالب السجناء السياسيين واحترام حقوق الإنسان التى تنص عليها المواثيق الدولية،مع سرعة اتخاذ الإجراءات لتوفير الرعاية الصحية لهؤلاء السجناء والإفراج عنهم أو تقديم من يثبت فى حقهم تهم محددة لمحاكمات عادلة فى أقرب وقت.

المغرب

إضراب سجناء سياسيين بسبب سوء المعاملة فى السجون

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان شكوى تتضمن ان بعض المحكوم عليهم فى قضايا سياسية ممن يقضون عقوبتهم فى السجن المركزى بالقنيطرة يواصلون منذ مطلع شهر يناير/كانون ثان إضرابا مفتوحا عن الطعام احتجاجا على سوء معاملتهم على أيدي إدارة السجن، ومن هؤلاء كروان عبد السلام وكمال بنعكشه وبو جدلى عبد الرحمن وهامل مرزوق.

ويشكو هؤلاء السجناء من تعرضهم للعزلة داخل السجن والسجن الانفرادي غير المبرر، فضلا عن سوء التغذية ونقص الرعاية الصحية والحرمان من متابعة الدراسة، فضلا عن إرهابهم وتهديد حياتهم.

وتطالب المنظمة السلطات المغربية بمراعاة ماتقضى به مواثيق حقوق الانسان من أحكام لمعاملة السجناء السياسيين وبشأن الأوضاع فى السجون، وإصدار تعليمات لإدارة السجن المركزى بالقنيطرة للامتناع عن تلك الانتهاكات الصارخة لهذه الأحكام.

اليمن

رد السفارة اليمنية فى القاهرة بشأن اعتقال بعض المواطنين

كانت المنظمة العربية لحقوق الإنسان قد كتبت للسلطات اليمنية بشأن شكوى تلقتها عن اعتقال المواطنين عبد الكريم النعوى وأحمد بن أحمد الزوقرى وأحمد هرمل وفضل الجعدى وأمين قائد الحاج دون إذن قضائى ودون توجيه اتهام إليهم.

وقد تلقت المنظمة ردا من سفارة الجمهورية اليمنية فى القاهرة يتضمن انه تم اعتقال المذكورين على ذمة قضية إثارة الشغب أثناء المظاهرة التى وقعت يوم ٥ أكتوبر/تشرين أول الماضى والتسبب

بشكل مباشر فى إصابة أحد جنود الأمن المركزى، وقد أحيلت قضيتهم إلى النيابة العامة التى قامت بالإفراج عنهم جميعا بعد أخذ التعهدات عليهم بعدم تكرار الشغب.

وتشكر المنظمة السفارة اليمنية لاهتمامها بالرد على ما جاء بالشكوى المذكورة وإيضاح ملابساتها.

السودان

اعتقال عدد من قيادات المعارضة

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان شكوى تتضمن أن السلطات الأمنية قامت يوم ١٣ مايو/آيار باعتقال عدد من قادة المعارضة بعد أسبوعين من الإفراج عنهم بكفالة مالية.

وهؤلاء المعتقلون هم على السيد من الحزب الاتحادى الديمقراطى ومحمد محجوب من الحزب الشيوعى وجوزيف أوكيللو من تجمع الأحزاب الأفريقية ومحمد وداعة الله من التجمع الوطنى ومحمد سليمان ممثل التجمع النقابى.

كما تلقت شكوى تفيد أن السلطات الأمنية قامت فى٣مايو/آيار بمداهمة منزل السيد حسن ساطع من قيادات حزب المؤتمر الشعبى واعتقلته وزملائه محمد الحسن الأمين وبشير أدم والحاج أدم يوسف وحسن حجى، وذلك دون إذن قضائى ودون توجيه اتهامات رسمية إليهم.

وتطالب المنظمة السلطات السودانية بالإفراج عمن لا يزالون معتقلين من المذكورين أو تقديم من تثبت فى حقهم تهم محددة لمحاكمة عادلة.

٠٠واعتداءات على أهالى بعض قيادات المعارضة

كما تلقت المنظمة شكوى تفيد أن السلطات الأمنية قامت بالاعتداء على عدد من أهالى قادة التجمع الديمقراطى المعارض لدى محاولتهم حضور جلسة محاكمتهم يوم ١٨ مارس/آذار الماضى وأصابتهم بالهراوات والسياط واحتجزت عدد منهم.

وتطالب المنظمة العربية لحقوق الإنسان السلطات السودانية بالتحقيق فى هذه الواقعة ومجازاة المسئولين فى حالة ثبوتها مع الإفراج عمن يكون محتجزا من هؤلاء الأهالى.

.. وإغلاق مركز ثقافى ودراسى والاعتداء على الدارسين فيه

وتلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان شكوى تتضمن أن السلطات الأمنية قامت يوم ٢٨ مارس/آذار باقتحام مركز عبد المجيد إمام للثقافة والدراسات الإنسانية واحتجزت ٢٠ طالبا واعتدت عليهم بالضرب، كما قامت بإغلاق المركز ومصادرة منقولاته وكتبه دون إذن قضائي رغم كونه يمارس نشاطه وفقا للقانون.

وتطالب المنظمة السلطات الأمنية السودانية بإعادة فتح المركز المذكور ورد ما قامت بمصادرته من منقولاته وكتبه والإفراج عمن يكونون محتجزين من الطلبة.

.. والاعتداء على متظاهرين مسيحيين يحتجون على التدخل فى ممارسة حريتهم الدينية

كما تلقت المنظمة شكوى تفيد أن السلطات الأمنية قامت يوم ١١ أبريل/نيسان باستخدام العنف لتفريق متظاهرين مسيحيين أثناء احتجاجهم سلميا بسبب قرار السلطات نقل الاحتفال بالأعياد المسيحية الى ضواحى الخرطوم، وقد أدى ذلك إلى إصابة عدد من المتظاهرين بإصابات بالغة ، كما قامت تلك السلطات باعتقال ٥٢ من المتظاهرين والصحفيين.

وتطالب المنظمة العربية لحقوق الإنسان بإجراء تحقيق محايد لهذه الوقائع التى تنطوى على التدخل فى ممارسة الحريات الدينية واستخدام العنف لتفريق مظاهرة للمحتجين.

سوريا

السجناء السياسيون فى سوريا

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان معلومات تفيد بالإفراج عن السيد نزار نيوف بعد قضاء عشر سنوات فى السجن.

والمنظمة، إذ تعرب عن ارتياحها للإفراج عن السيد نيوف فإنها تأمل أن تواصل السلطات السورية الإفراج عن بقية السجناء السياسيين.

الأردن

اعتداءات أمنية على تظاهرة سلمية

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان شكوى تفيد أن قوات الأمن قامت يوم ١١ مايو/آيار باستخدام القنابل المسيلة للدموع والكلاب البوليسية لتفريق تظاهره سلمية انطلقت من أحد مساجد منطقة المحطة بعمان احتجاجا على الجرائم الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطينى، مما أدى إلى إصابة بعض المتظاهرين وأحد الصحفيين.

وقد خاطبت المنظمة السلطات الأردنية

وأيدت مطالب المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى الأردن بإجراء تحقيق فى الأحداث وفى حال ثبوت الشكوى معاقبة المسئولين عنها.

ومداهمة واعتقالات لأعضاء لجنة مقاومة التطبيع مع إسرائيل

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان شكاوى تتضمن أن السلطات الأمنية قامت يوم ١٩ مارس/آذار باعتقال الدكتور على حتر بسبب نشاطه فى لجنة مقاومة التطبيع مع إسرائيل، وذلك ضمن حملة شنها رجال الأمن ضد أعضاء لجنة مقاومة التطبيع (مع إسرائيل) بمداهمة منازلهم وتفتيشها دون إذن واعتقالهم واتهامهم بالانتماء إلى منظمة غير شرعية. وقد شملت هذه الحملة على أبو سكر وغسان دوار وصبحى أبو زغلان وعصام أبو فرحة وعبد الرحيم بركات وآخرين.

وتطالب المنظمة السلطات الأردنية بالتوقف عن ملاحقة أعضاء لجنة مقاومة التطبيع وإفساح المجال أمامهم للأعراب عن آرائهم بطريقة سلمية إعمالا لحقهم فى حرية التعبير، والإفراج عنهم.

لبنان

استخدام العنف لتفرقة مظاهرة طلابية

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان شكوى تفيد أن السلطات الأمنية اللبنانية قامت باستخدام العنف فى مواجهة مظاهرة قام به الطلبة ضد السفارة الأمريكية فى بيروت يوم ٢٠ فبراير/شباط الماضى احتجاجا على سياسة الولايات المتحدة، الأمر الذى أدى إلى إصابة عدد من المتظاهرين ونقل ١٥ منهم إلى المستشفيات.

وتطالب المنظمة السلطات اللبنانية بمراعاة عدم استخدام العنف لتفرقة المظاهرات السليمة وإتاحة المجال لممارسة الحق فى التعبير الحر فى حدود القانون.

مصر

حبس مواطنين متقدمين للترشيح لمجلس الشورى

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان شكوى تتضمن أن الضابط بمديرية أمن محافظة الشرقية قاموا يوم١٩ أبريل/نيسان باعتقال محمد عبد الله الأستاذ بكلية العلوم و الدكتور أبو بكر الطبيب بالإدارة الطبية بجامعة الزقازيق، ود.سيد عبد النور عبد البارى الأستاذ بكلية الزراعة بجامعة الزقازيق، وذلك أثناء تواجدهم بمديرية الأمن لتقديم أوراق ترشحهم لعضوية مجلس الشورى. وتفيد الشكوى أن اعتقال المذكورين بغرض منعهم من الترشيح للانتخابات.

وتطالب المنظمة السلطات المصرية بتحقيق هذه الشكوى فى ضوء الضمانات التى نص عليها الدستور المصرى وخاصة الإشراف القضائى على سير الانتخابات، والإفراج عن المعتقلين ما لم يثبت فى حقهم تهمة محددة، وكانت المنظمة قد وجهت خطابا الى وزير العدل بصفته مشرفا عاما على الانتخابات فى هذا الشأن.

.. مواصلة اعتقال مواطن محكوم ببراءته

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان شكوى تتضمن أن السيد عبد المنعم جمال الدين عبد المنعم المعتقل فى سجن الفيوم العمومى منذ شهر فبراير/شباط١٩٩٣ لا يزال قيد الاعتقال بالرغم من صدور أحكام من محاكم أمن الدولة والمحاكم العسكرية تقضى ببراءته، وتفيد الشكوى أن المذكور قد بدأ إضرابا مفتوحا عن الطعام وانه مصاب بعدة أمراض ولم تقدم له العناية الصحية اللازمة.

وتطالب المنظمة السلطات الأمنية المصرية بالإفراج فورا عن المعتقل تنفيذا للأحكام القضائية التى صدرت ببراءته ومراعاة لحالته الصحية.

السعودية

مواطن مصرى يطالب بالتعويض عن إصابة عمل

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان شكوى من المواطن المصرى على عبد العزيز على عبد الهادى يطالب فيها مساعدته فى الحصول على حقه فى التعويض عن أضرار إصابته أثناء قيامه بمهام عمله لدى بلدية الطائف السعودية، خاصة بعد إنهاء عمله فيها.

وقد خاطبت المنظمة إدارة خدمة المواطنين بالخارجية المصرية، وكذا سفير المملكة السعودية بالقاهرة، وطلبت مساعدة الشاكى فى الحصول على مستحقاته.

وقد تلقت المنظمة ردا من إدارة خدمة المواطنين بالخارجية المصرية، تضمن صورة من خطابها الى قنصل مصر بجدة لبذل مساعيه الحميدة فى هذا الشأن.

بريد النشطاء

تلقت المنظمة عددا من الرسائل من بعض أعضائها وقراء نشرتها الأخبارية استجابة لطلبها السابق والذى يهدف إلى تضمين النشره باب جديد حول "بريد النشطاء"، وتشكر المنظمة لهم اهتمامهم بالتجاوب مع مطلبها وتأمل فى استمرار تلقيها لتلك الرسائل التى تتيح الفرصة لأن يكون هناك تواصلا بين المنظمة وأعضائها.

وفيما يلى عرضا لهذه الرسائل ورد **هيئة تحرير النشرة** عليها.

١- تلقت النشرة رسالة من السيد **محمد إبراهيم محجوب** عضو المنظمة فى مصر أشاد فيها بجهود المنظمة من أجل حرية الإنسان العربى لكى يعيش داخل وطنه فى رخاء وأمن متمتعا بكرامته وحريته. وقدم سيادته عدة مقترحات من أجل تطوير النشرة ومنها: عمل غلاف للنشرة وإدخال الصور المعبرة عن بعض الأوضاع ووضع علم كل دولة بجانب اسمها وتشجيع العرب جميعا على مقاطعة المنتجات الإسرائيلية والأمريكية والإنجليزية. وصدور النشرة كل شهر وتخصيص باب بالنشرة للإعلانات يسمح بتوفير التمويل اللازم لتطوير النشرة.

وهيئة تحرير النشرة تشكر اهتمام السيد عضو المنظمة على مقترحاته التى سوف تدرس بكل العناية، أما بالنسبة لتخصيص مساحة للإعلانات فإنه يصعب تنفيذ ذلك لحرص المنظمة على عدم الحصول على أى تمويل يقيد من استقلاليتها بالإضافة إلى أنها منظمة لا تهدف إلى تحقيق الربح وتوزع نشرتها على أعضائها فقط مقابل اشتراكاتهم فى المنظمة.

٢- وتلقت النشرة رسالة من **السيد خالد محمد رؤف عضو المنظمة من مصر** أشار فيها إلى أنه فى ظل غياب الوجود الديمقراطى والنزيه للأحزاب السياسية فلا ملجأ للمتطلعون إلى الحرية إلا الجمعيات والمنظمات غير الحكومية لذا كان له الشرف فى الانضمام إلى المنظمة العربية لحقوق الإنسان. وأشاد بما نشر فى النشرة الدورية الأخيرة ورحب بإتاحة مساحة أكبر لنشر آراء أعضاء المنظمة ومشاركتهم الإيجابية الفعالة مما يجعل المنظمة صوتا لمن لا لسان له وعونا لكل مظلوم يحتاج العون، خاصة وأن أعضاء المنظمة ما هم إلا أفراد هذا المجتمع منهم المحامى والطبيب والمهندس.. الخ.

وهيئة تحرير النشرة تشكر السيد العضو على تطلعه النبيل نحو تعزيز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتعده بمواصلة الاهتمام بتوثيق العلاقة بين المنظمة وأعضائها وإتاحة الفرصة لهم للتعبير عن آرائهم وتطلعاتهم تجاه مختلف قضايا حقوق الإنسان فى وطننا العربى الكبير.

٣- تلقت النشرة رسالة ثالثة من المواطن **البحرينى السيد كاظم العلوى** أشار فيها إلى أنه كان مسجونا لمدة ثمانية عشر سنه فى سجون أمن الدولة فى البحرين وأطلق سراحه فى أغسطس/أب١٩٩٩، ويحمد الله أنه تم مؤخرا حل محاكم أمن الدولة فى البحرين. وعبر السيد كاظم العلوى عن شكره وتقديره للجهود التى بذلتها المنظمة بشأن قضيته والدفاع عنه فى المحافل المختلفة، وعبر عن رغبته فى مشاركة المنظمة بالفكر والقلم من أجل دعم جهودها الإنسانية للدفاع عن المظلومين فى الوطن العربى.

وهيئة **تحرير النشرة** تعبر عن سعادتها بالإفراج عن السيد كاظم العلوى بعد هذه السنوات الطويلة التى أمضاها فى السجن والتى قامت خلالها المنظمة بواجبها من أجل المطالبة بالإفراج عنه. والمنظمة ترحب به للمشاركة بالفكر والقلم فى جهودها.

واخيرا تتمنى المنظمة أن تتواصل جهود البحرين حكومة وشعبا لدعم واحترام حقوق الإنسان فى البلاد.

٤- وتلقت النشرة رسالة من عضو المنظمة فى مصر السيد **علاء سيد** أشاد فيها بالعدد الأخير من النشرة وبالموضوعية التى تعتمدها المنظمة إزاء مختلف القضايا. كما أشاد بتخصيص باب خاص لبريد النشطاء كأستجابه طيبه للحاجة المتبادلة بين المنظمة وأعضائها لتعميق الحوار وتبادل الآراء.

وهيئة تحرير النشرة تشكر السيد عضو المنظمة على حسن تقديره لرغبتها فى تطوير النشرة وتعده بمواصلة الجهد فى هذا المجال.

قضية وكتاب: الإسلام وحقوق الإنسان

تشغل العلاقة بين الإسلام وحقوق الإنسان بؤرة ساخنة للجدل على الساحتين العربية والدولية، بسبب تباين الرؤى حولها بين المفكرين الإسلاميين والخصوصية، بل وداخل كل فريق منهم. وعلى ذلك فما أن يقع نظر القارئ على عنوان لكتاب كذلك الذى أعده د.عبد الحسين شعبان عضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان: "الإسلام وحقوق الإنسان" حتى يتهيأ لمتابعة جولة جديدة على حلبة ملاكمة تحفل عادة "بضربات تحت الحزام".

لكن يفاجئك كتاب د.عبد الحسين شعبان، بمقاربة جديدة للقضية، وهى مقاربة لا تطمس الفوارق وتباين الرؤى، ولا تفتعل التواؤم أو تتجاهل الاختلافات. ولكنها تبحث منذ اللحظة الأولى عن "المشترك الإنسانى للثقافات والحضارات المختلفة" دون أن تطمس خصوصيات كل حضارة وحقها فى الاعتزاز.

لا يخفى الكاتب انحيازاته للقانون الدولى لحقوق الإنسان، لكنه يتبناه بفهم عميق، وبروح نقدية لا تتجاهل توظيفاته، واخفاقاته فى ظل اختلال موازين القوى الدولية داخل الأمم المتحدة. وفى الوقت نفسه يوقر الإسلام ليس فقط كإسهام تاريخى فى مسيرة الإنسانية، بل كاسهام حضارى للمستقبل، أما الوصفة العلاجية للاختلافات – لدى الكاتب – فتكمن فى التسامح.

لا ينصف مثل هذا العرض السريع فكرة الكتاب ومنهجه والذى يعكس رحلة تطور فكرى طويلة مر بها الكاتب. بدأها من النجف الأشراف، وعبر خلالها منظومة الفكر الاشتراكى، وختمها على رأس منظمة حقوقية فى المهجر. وهى رحلة أتاحت له منهجا للتناول يستطيع خلاله من يتفقون معه، ومن يختلفون كذلك، أن يجدوا فيه دعوة للنقاش والتفاهم بدلا من الشقاق والتنازع.

أما الكتاب ذاته، والذى يقع فى ١٨١ صفحة، ويضم ١٢ ملحقا دوليا ونصا إسلاميا، فينقسم إلى خمسة فصول، يتضمن الأول المرجعية الثقافية لحقوق الإنسان وفكرة الخصوصية والعالمية. كما يناقش الفصل الثانى الذى يأتى بعنوان "المشترك الإنسانى"، التواصل الثقافى والتفاعل الحضارى وآراء المفكرين الأمريكيين عن صراع الحضارات ويناقش الفصل الثالث "الإسلام وحقوق الإنسان"، ويبرز نقاط الاتفاق والاختلاف بين النص الإسلامى والنص العالمى. ويجرى الفصل الرابع مقاربة معاصرة للفكر الإسلامى وحقوق الإنسان، أما الفصل الخامس والأخير فيتناول قضية التسامح وإشكالياتها

وقد تصادف صدور هذا الكتاب مع حدث مهم وثيق الصلة بموضوعه وبما أثاره الكاتب من مخاوف من نظرة الغرب إلى الإسلام، وتبنى نزعه صادمية معه وهو تصويت أجرته لجنة حقوق الإنسان على مشروع قرار ينبه إلى القراءة الخاطئة للإسلام كدين معادى لحقوق الإنسان، فرغم أن المشروع قد أجيز، فقد حمل التصويت عليه دلالات خطيرة، إذ صوتت ضده أمريكا وكندا ودول الاتحاد الأوربى، فى موقف عدائى صريح.

الجمعية الكويتية تجدد الثقة فى "جاسم القطامى" رئيسا

عقدت الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان جمعيتها العمومية التاسعة فى نهاية أبريل/نيسان، حيث أجريت الانتخابات الدورية لتجديد هيئتها الإدارية والتى أسفرت عن تجديد الثقة فى السيد "جاسم القطامى" (رئيس مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان) رئيسا للجمعية فى دورتها المقبلة، كما شملت النتائج فوز كل من السيدين "عبد العالى ناصر"، و"عبد اللطيف الصقر" نائبين للرئيس، وكل من "د.سهام الفريح"، و"أنور الرشيد"، و"عزيزة البسام"، و"على الرضوان"، و"عبد الله غلوم"، و"مصطفى الصراف"، و"على البغلى"، و"مها البرجس" بعضوية الهيئة الإدارية للجمعية.

استعرضت الجمعية العمومية التقريرين المالى والإدارى وكذا تقرير النشاط وصادقت عليها، وفى ختام أعمالها وجهت تحيتها إلى الانتفاضة الفلسطينية الباسلة مؤكدة على الحاجة الملحة إلى دعم نضال الشعب الفلسطينى المشروع لتحرير أراضيه، وطالبت هيئات المجتمع الدولى بضرورة التصدى للانتهاكات الإسرائيلية.

وفى شأن الاهتمام بحقوق الإنسان فى الكويت أكدت الجمعية مواصلة جهودها لحماية حقوق الأفراد أيا كانت جنسيتهم وانتماءاتهم، وطالب السيد "جاسم القطامى" مجلس الأمة بمناقشة مشروع القانون الخاص بإنشاء الهيئة الكويتية لحقوق الإنسان والمقدم منذ العام الماضى، مشيرا إلى عزم الجمعية مواصلة التعاون مع اللجنة البرلمانية للدفاع عن حقوق

الإنسان، وعبر عن سعادة الجمعية الكويتية بالانفراجات السياسية والحقوقية الأخيرة فى بعض البلدان الخليجية.

الأمين العام يشارك فى ندوة "الدولة الوطنية وتحديات العولمة "

شارك الأمين العام للمنظمة فى أعمال ندوة الدولة الوطنية وتحديات العولمة فى الوطن العربى، والتى نظمها مركز جامعة دمشق للدراسات والبحوث الاستراتيجية بالتعاون مع مركز البحوث العربية، وعقدت خلال الفترة من ٥ إلى ٧ مايو/آيار بجامعة دمشق، والتى ناقشت الآثار السلبية للعولمة على مستقبل الدولة الوطنية فى الوطن العربى، فى نواحيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المنظمات المصرية تنسق مواقفها تجاه المؤتمر العالمى لمكافحة العنصرية

عقد العديد من المنظمات المصرية العاملة فى مجال حقوق الإنسان سلسلة من الاجتماعات لتنسيق مواقفها تجاه القضايا المطروحة على جدول أعمال المؤتمر العالمى الثالث لمكافحة العنصرية والتميز العنصرى. وفى مقدمتها سبل تدعيم القضية الفلسطينية فى مواجهة العنصرية الإسرائيلية بكل أبعادها القانونية والعلمية خاصة بعدما صعدت الولايات المتحدة والمنظمات الصهيونية من ضغوطها لوأد القضية الفلسطينية فى المؤتمر.

جاءت هذه الاجتماعات التنسيقية استطرادا لجهود نظمتها عدة منظمات غير حكومية، واستجابة لمبادرة ايجابية أطلقتها وزارة الخارجية المصرية لتنسيق الجهود حول قضايا التوافق فى المؤتمر واستضافت فى إطارها بعض هذه اللقاءات كما شاركت السيدة السفيرة ناهد العشرى رئيس إدارة المنظمات غير الحكومية فى الخارجية المصرية فى اللقاءات التشاورية للمنظمات والتى عقدت فى مقر المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

حددت المنظمات المصرية القضايا العادلة التى ستتبادل التأييد حولها فى المؤتمر مع المجموعات الإقليمية المختلفة للمنظمات غير الحكومية، وفى مقدمتها التعويضات عن فترة الرق الأطلنطى والاستعمار، وأثار الصراعات الاثنية والإيدز فى أفريقيا، وقضايا العمالة الخدمية، والمنبوذين، والاتجار فى النساء والأطفال فى آسيا، والجماعات الهشة والمهاجرين فى أوروبا والأمريكتين من أصول أفريقية (الأفرو أمريكانز).

المنظمة تشارك فى مؤتمر نيبال التحضيرى للمؤتمر العالمى لمكافحة العنصرية

شاركت المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى مؤتمر المنظمات غير الحكومية الآسيوية التحضيرى للمؤتمر العالمى لمكافحة العنصرية المزمع عقده فى مدينة ديربان/جنوب أفريقيا خلال شهر أغسطس/آب.

عقد المؤتمر فى كتمندو/نيبال فى الفترة من ٢٧ الى ٢٩ أبريل/نيسان، بمشاركة ٢٤٨ من مندوبى المنظمات الأسيوية، ومثل المنظمة السيد "نظام عساف" عضو مجلس الأمناء والسيد "نزار عبد القادر" مندوب المنظمة فى جنيف.

وقد تبنى المؤتمر مقترحات المنظمة فى شأن القضية الفلسطينية بالانسجام مع توصيات مؤتمر طهران/ايران التحضيرى للمنظمات الأسيوية، وكذا توصيات مؤتمر عمان/الأردن التحضيرى للمنظمات العربية الأسيوية والذى نظمته المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى الأردن، واعتمد المؤتمر لجنة التنسيق الآسيوية المقترحة بناء على تمثيل المناطق الجغرافية والقضايا المحورية.

وقد تم اختيار المنظمة كأحد عضوى اللجنة الدولية لتسيير مؤتمر ديربان عن المنظمات غير الحكومية فى القارة الأسيوية، كما تم اختيار السيد "نظام عساف" عضوا بلجنة التنسيق الأسيوية عن منطقة الشرق الأوسط، فضلا عن تكليفه مع السيدة "نيليا سانشو" من الفليبين للإعداد للنشاط الآسيوي المقرر بشأن القضية الفلسطينية.

المنظمة تشارك فى المؤتمر الآسيوى للعمالة الخدمية

شاركت المنظمة فى المؤتمر الآسيوى للعمالة الخدمية الذى عقد فى تايلاند فى الفترة من ١٤ إلى ١٦ مايو/أيار ومثلها السيد نزار محمود ممثل المنظمة فى جنيف وتناول المؤتمر موضوع هجرة عمال الخدمة الآسيويين والقوانين التى تحكم هؤلاء العمال فى الدول التى يهاجرون إليها سواء كانت متعلقة بظروف

العمل أو الرعاية الصحية أو الظروف الاجتماعية ودور الحكومات والمنظمات الغير حكومية فى توفير الحماية اللازمة لهؤلاء العمال.

وقد ألقى مندوب المنظمة كلمة تناول فيها المعاناة التى تتعرض لها العمالة المهاجرة والقوانين التى تحكم عملهم فى البلاد المهاجرون إليها والمعايير الدولية التى أقرت لتوفير الحماية اللازمة لهم.

وقد وجهت المنظمة الدعوة إلى ممثلين لبعض المنظمات الآسيوية لإجراء حوار مع المنظمات العربية سيعقد بمقر المنظمة بالقاهرة يوم ١٥ يونيو/حزيران.

المنظمة تطالب الهيئات العلمية والقانونية العربية بكشف أبعاد استخدام اليورانيوم المنضب فى المنطقة

شاركت المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى ندوة علمية نظمتها الجمعية المصرية للفيزياء النووية عن اليورانيوم المنضب فى مقر هيئة الطاقة الذرية فى القاهرة يومى ٢٠ و٢١ مايو/أيار الجارى. تناولت الندوة خواص اليورانيوم المنضب واستخداماته، وأثاره، والقضايا التى يثيرها وإبعادها فى القانون الدولى- والتى تداول رئاسة جلساتها عدد من العلماء البارزين، وشاركت فيها نخبه من الأساتذة والمعلمين بينهم اختصاصيين عراقيين وفلسطينيين.

ركزت ورقة المنظمة، التى أعدها الأستاذ محسن عوض مساعد الأمين العام، على معالجة دور الجمعيات الأهلية فى التوعية بمخاطر اليورانيوم المنضب، وعلى أثار استخدامه فى المنطقة والآثار الصحية والبيئية التى خلفها استخدامه وبصفة خاصة من جانب الولايات المتحدة ضد العراق فى العام ١٩٩١، وما يثور حول استخدامه حاليا فى الإجراءات الإسرائيلية لقمع الانتفاضة الفلسطينية. ونبهت إلى أوجه الغموض التى تكتنف استخداماته فى القانون الدولى، وعملية التضليل العلمية الدولية التى تشكك فى آثاره الصحية والبيئية، والتى حجبت بيان مخاطره لفترة طويلة. ودعت المنظمة الهيئات العلمية والقانونية العربية لإطلاق حملة عربية لتجريم استخدامه بشكل صريح، وحث المجتمع الدولى على تحمل مسئولياته تجاه الكارثة البيئية والصحية التى خلفها استخدامه فى العراق.

انعقاد المؤتمر العام العشرين لاتحاد المحامين العرب

عقد اتحاد المحامين العرب مؤتمره العام العشرين ببيروت/لبنان تقديرا لبطولة الشعب اللبنانى فى تحرير أرضه خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ مارس/آذار، واختار المؤتمر "دورة دعم انتفاضة الشعب الفلسطينى" عنوانا له.

ناقش المؤتمر ولجانه الفرعية العديد من القضايا الهامة، بدءا بقضية الانفراد الأمريكى بالهيمنة على العالم والآثار السلبية للعولمة، ومرورا بقضايا الصراع العربى الصهيونى وتطورات انتفاضة الأقصى وتأثيراتها على المنطقة ومستقبلها، وانتهاء بقضايا وهموم مهنة المحاماة فى الوطن العربى والمؤسسات النقابية للمحامين فى الأقطار العربية.

وتدارست لجنة الحريات الأساسية وحقوق الإنسان قضايا الانتهاكات فى مناطق النزاعات والأراضى العربية المحتلة، ودور المؤسسات الوطنية والدولية، والحماية القضائية والتدخل الدولى الإنسانى، والمعايير الغربية المزدوجة، وعقدت حلقات للنقاش حول المحكمة الجنائية الدولية ومحاكمة مجرمى الحرب الإسرائيليين.

وطالب المؤتمر بإطلاق الحريات الأساسية والديمقراطية، والإفراج عن سجناء الرأى فى السجون العربية، وثمن المؤتمر عمليات الإصلاح السياسى والديمقراطى فى عدد من البلدان العربية، ودعتها إلى الالتزام باتفاقات الأحكام القضائية المشتركة واعتمادها للمحكمين العرب فى المنازعات المحلية والدولية.

شارك الأستاذ "محمد فائق" الأمين العام للمنظمة فى افتتاح جلسات المؤتمر، وألقى كلمة باسم المنظمة وجه فيها التحية إلى المؤتمر، مثمنا جهد المحامين العرب فى الدفاع عن حقوق الإنسان العربى وحرياته الأساسية.

لجنة تنسيق حول القضية الفلسطينية تطالب بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطينى

عقدت لجنة تنسيق المنظمات الدولية غير الحكومية حول القضية الفلسطينية فى ٩ مايو/أيار اجتماعا بمقر منظمة تضامن الشعوب الأفروأسيوية، والذى ضم إلى جانب رئيسها وسكرتيرها العام وكل من الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان والأمين العام لاتحاد المحامين

العرب والأمين العام المساعد للجامعة العربية لشئون فلسطين ورئيس الجمعية المصرية للأمم المتحدة.

ناقش الاجتماع تطورات القضية الفلسطينية وتصعيد العدوان الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين، والجهود العربية والدولية المبذولة فى هذا الشأن، وتوفير الحماية الدولية فى الأراضى المحتلة وقرر المجتمعون بذل الجهود لدى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الشعب الفلسطينى الثابتة وغير القابلة للتصرف وقسم فلسطين بالأمم المتحدة لعقد مؤتمر دولى عاجل لدعم مطلب توفير الحماية الدولية.

اللجنة الشعبية العربية لدعم الانتفاضة تطالب بتفعيل الدعم والمقاطعة

طالبت اللجنة الشعبية العربية لدعم الانتفاضة ومقاومة المشروع الصهيونى بتفعيل الدول العربية والإسلامية لدعمها المعنوي والمادي للانتفاضة الفلسطينية، ودعتها إلى ضرورة معاودة العمل بأحكام المقاطعة العربية لكافة أشكال التعاون مع الدولة العبرية.

كان اجتماع اللجنة الذى انعقد ببيروت/لبنان فى ٢٤ مايو/آيار هو الاجتماع الثانى لها، وبمناسبة الاحتفال بمرور عام على انسحاب الاحتلال الإسرائيلي من معظم مناطق الجنوب اللبنانى، وقد حضره وشارك فيه ممثلون عن رؤساء الجمهورية والحكومة والنواب اللبنانيون، وعددا من مندوبى المنظمات والاتحادات الشعبية اللبنانية والفلسطينية والعربية الأعضاء فى اللجنة، من بينهم الدكتور "أحمد صدقى الدجانى" نائب رئيس مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الانسان، ومؤسسى اللجنة السيد "فاروق أبو عيسى" أمين عام اتحاد المحامين العرب والسيد "حسن جمام" أمين عام الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب.

ناقش الاجتماع تطورات العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطينى وعلى كل من سوريا ولبنان وتواصل احتلال الجولان ومزارع شبعا، وحيا صمود الشعب العربى فى مواجهة الاحتلال والعدوان، مطالبا بضرورة توجيه كافة أشكال الدعم المعنوى والسياسى والمالى لمختلف جبهات المقاومة، منتقدا التباطوء فى تنفيذ قرارات الدعم المالى للانتفاضة.

ودعا الاجتماع فى بيانه الختامى الدول العربية إلى نبذ كافة أشكال الفرقة والقطيعة، ودعم جهود التنسيق فى مواجهة العدوان الإسرائيلي، معلنا عن رفض اللجنة لانحيازات لجنة "ميتشيل" وتوصياتها وكذا رفض وافشال كافة المحاولات والمبادرات الدولية الساعية للالتفاف على عزل اسرائيل دوليا، وكلفت اللجنة سكرتيريتها التنفيذية تنفيذ قرارها بإطلاق حملة تبرعات لدعم الانتفاضة تحت شعار "دولار من كل عربى لدعم الانتفاضة".

المؤتمر القومى العربى يجدد مطلبه برفع فورى للحصار عن العراق

جدد المؤتمر القومى العربى فى دورته الحادية عشر المنعقدة بالعراق مطلبه بالرفع الفورى وغير المشروط للحصار الجائر المفروض على العراق منذ أكثر من ١٠ أعوام، منددا بالعدوان الأمريكى البريطانى المتكرر على الأراضى العراقية وفرض حظر غير شرعى على المناطق الجنوبية والشمالية منها، وأدان بقوة المساعى الأمريكية لاستمرار الحصار تحت مسمى "العقوبات الذكية"، والتى اعتبرها المؤتمر تستهدف تمزيق الجبهة الدولية المؤيدة لرفع الحصار.

وقد كلف المؤتمر عددا من أعضائه بدراسة التقارير والدراسات المتعلقة بهذا المشروع وفضح ما تمثله من محاولات ابتزاز ووصاية، وقرر العمل على إرسال وفد برلمانى عربى إلى البرلمانات الأجنبية وخاصة البرلمان الأوروبى لاحتواء المحاولات الأمريكية الهادفة لفرض مشروعها، وأدان المؤتمر التخريب المتعمد لبرنامج النفط مقابل الغذاء وافراغه من محتواه الإنساني.

واعتبر اتفاقات التجارة الحرة العربية مع العراق خطوة على الطريق الصحيح، رافضا للشروط الدولية الزائفة لرفع الحصار تحت مسميات الالتزام بالشرعية الدولية، ومرحبا بالجهود الشعبية المتعددة ومطالبا بتطويرها، ومؤكدا على أن نجاحها المتوالى كان الدافع نحو التحريك الأمريكى لمشروع "العقوبات الذكية" الذى يستهدف ابتزاز ثروات العراق والهيمنة على مقدراته، وشدد المؤتمر على الربط بين أهداف استمرار الحصار والعدوان الإسرائيلي على الشعب العربى، مشيدا بالمواقف الأخلاقية التى اتخذها بعض كبار موظفى الأمم المتحدة والتى أكدت مصداقية الموقف العراقى وأيدت الطبيعة التجسسية لعدد من عناصر لجان التفتيش.

وقرر المؤتمر تنظيم حوارات بين المثقفين من العراق والكويت والمثقفين العرب عموما للبحث فى سبل رفع الحصار، ودعا إلى التنسيق والتفاهم بين الجامعات العربية والعراقية فى شئون التعليم والبعثات، وكذا استثمار الإعلام العربى لزيادة الوعى فى شأن القضية.

الجمعيات العراقية بلندن تطالب العراق بإعادة النظر فى قوانين الجنسية

عقدت الجمعيات العراقية فى بريطانيا ندوة نظمتها جمعية الأكراد الفيلية ببريطانيا فى ٢ مايو/أيار حول " الأكراد الفيلية والتهجير وقانون الجنسية العراقية"، دعت خلالها الحكومة العراقية إلى إعادة النظر فى قانون الجنسية، والعمل على إلغاء درجات الجنسية والمساواة التامة بين كافة المواطنين، كما دعتها إلى إتاحة السبل للأكراد الفيلية الذين ينتمون إلى المذهب الشيعى وأمام المهجرين العراقيين بالعودة إلى ديارهم وتعويضهم عن الأضرار التى لحقت بهم.

شارك فى الندوة الدكتور "عبد الحسين شعبان" رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى بريطانيا، والذى ألقى محاضرة طالب فيها بتحريم الاضطهاد الشوفينى والتمييز الطائفى وطالب بقيام نظام ديمقراطى تعددى واحترام الخصوصيات الثقافية والعرقية وإعمال مبدأي التسامح والتنوع الذين يمثلان مصدر قوة للمجتمع العراقى، كما دعا إلى وضع رؤية خاصة لحل قضية الأكراد الفيلية.

توصيات ورشة التفكير فى قضايا التدريب فى المنظمات غير الحكومية العربية

بالتعاون فيما بين المنظمة العربية لحقوق الإنسان والمعهد العربى لحقوق الإنسان، عقدت بالقاهرة فى الفترة من ١٧ إلى ٢٠ أبريل/نيسان ورشة التفكير حول "قضايا التدريب فى المنظمات غير الحكومية العربية "، والتى شارك فيها ٦٠ من الخبراء ومندوبى المنظمات من بينهم السيدين بوجمعه غشير ود.عبد الحسين شعبان عضوا مجلس أمناء المنظمة، فضلا عن ممثلين لمنظمات دولية وشبكات عربية وأوروبية معنية.

افتتح أعمال الورشة الأستاذ "محمد فائق" الأمين العام للمنظمة، وقدم لأعمال الورشة وأهدافها الأستاذ "عبد الباسط بن حسن" مدير المعهد.

وخلص المشاركون إلى التوصيات الآتية:

- دعوة المنظمات العربية غير الحكومية إلى إدراج بند التدريب ضمن برامجها الأساسية.
- وضع سياسات واستراتيجيات خاصة لعمليات وبرامج التدريب.
- توجيه العناية والاهتمام لبرامج إعداد المدربين.
- أهمية التقييم لتطوير قطاع التدريب.
- وضع آليات لعمليات المتابعة ودراسة آثار التدريب.
- خلق التوازن بين البرامج المخصصة لتدريب المحترفين والبرامج المخصصة للمتطوعين.
- وضع دليل للمصطلحات ذات العلاقة بالتدريب.

وفى ختام الورشة أصدر المشاركون بيانين أدانا فيهما الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان الفلسطينى والحصار الجائر المفروض على العراق وطالبوا بتكثيف الجهود فى هذين الشأنين، كما وقعوا على بيان تضامنى مع الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان فى أزمتها، أكدوا فيه على شرعية هيئتها المنتخبة.

المنظمة تشارك فى أعمال لجنة الأمم المتحدة لمنع الجريمة

شاركت المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى أعمال الدورة العاشرة للجنة الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة، والتى عقدت بالمركز الدولى بفيينا/النمسا فى الفترة من ٨ إلى ١٧ مايو/آيار، والتى مثلها فيها الدكتور "حسن موسى" عضو مجلس الأمناء.

بحثت اللجنة قضايا محاربة الفساد، والتعاون الدولى لمكافحة الجرائم الدولية، ومتابعة نتائج وأعمال لجان الأمم المتحدة المتصلة بمنع الجريمة، ومناقشة مبادئ وقواعد الأمم المتحدة للنظم الجنائية ومنع الجريمة وبحث مدى فعاليتها فى ناحيتى معالجة ضحايا جرائم استغلال النفوذ وعلاج الآثار السلبية للجريمة، ووضع الاستراتيجيات والبرامج التى تستجيب لأهداف اللجنة فى مكافحة الجريمة، فضلا عن الإعداد للدورة الحادية عشرة.

نتائج إيجابية
لزيارة أمين عام المنظمة للمغرب

قام الأستاذ "محمد فائق" الأمين العام للمنظمة بزيارة المملكة المغربية فى الفترة من ٣٠ مايو/آيار الى ٣ يونيو/حزيران بناء على دعوة من الحكومة المغربية، التقى خلالها والسيد "عبد الرحمن اليوسفى" رئيس الوزراء والسيد "محمد أو جار" الوزير المكلف بحقوق الإنسان والسيد "محمد الضحاك" رئيس المجلس الاستشارى لحقوق الإنسان.

وقد تناولت لقاءات الأمين العام سبل النهوض بحقوق الانسان، وتطوير التعاون فيما بين المنظمات غير الحكومية والحكومة المغربية فى القضايا ذات الاهتمام المشترك ، ووقع الأمين العام فى ختام زيارته اتفاق تعاون بين المنظمة ووزارة حقوق الإنسان المغربية (مركز التوثيق والإعلام والتكوين فى مجال حقوق الإنسان) تهدف الى دعم البرامج الوطنية للتربية على حقوق الإنسان، وتعزيز المجهودات المبذولة من طرف القطاعات الحكومية المعنية بالتعاون مع قطاعات المجتمع المدنى ذات الصلة فى سبيل تعميم نشر ثقافة حقوق الإنسان عموما ورفع مستوى الوعى بها والالتزام بمعاييرها الدولية وآليات الحماية، والتوعية بقواعد السلوك والمبادئ الأساسية وتعزيز المعرفة بالأساليب القانونية للتصدى للانتهاكات والوقاية من خطورتها، والتدريب على أداء مهنى ناهض وتدعيم الجهود من أجل نبذ العنف ومختلف أشكال المعاملة القاسية أو المهينة واللاإنسانية والحاطة بالكرامة، خاصة فى شأن الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون والعاملين بالمهن القانونية.

وتضطلع المنظمة العربية لحقوق الإنسان بالتعاون مع مركز التوثيق والإعلام والتكوين برصد احتياجات التكوين والتدريب، وذلك من خلال وضع خطط العمل الإجرائية وإنشاء لجنة مشتركة للمتابعة، وكذا التعاون فى تدبير الإمكانات والاحتياجات الكفيلة بتنفيذ الاتفاق، ويعد هذا الاتفاق تعبيرا عن حرص المنظمة على تنمية التعاون بين مؤسسات المجتمع المدنى العربى والحكومات العربية.

كما عقد الأمين العام لقاءات موسعة مع قيادات وأعضاء الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان وهما المنظمتين العضوتين فى المنظمة العربية لحقوق الإنسان، تناولت اللقاءات قضايا وتطورات أوضاع حقوق الإنسان فى الوطن العربى، وفى المملكة المغربية بشكل خاص، وتركزت المناقشات حول القضايا التى تشغل اهتمام المنظمتين وعلى رأسها قضية المفقودين والتعويضات و، كما تناولت الحكم القضائى بحبس ناشطى الجمعية المغربية لحقوق الإنسان أثناء احتجاجهم على تراجع الاهتمام بملف الاختفاء القسرى، والطعن قضائيا على الحكم بالاستئناف والمزمع نظره فى ١١ يونيو/حزيران، والذى تعتزم المنظمة العربية لحقوق الإنسان متابعته.

كما لبى الأمين العام دعوة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان للمشاركة فى أعمال ندوتها حول "الاختفاء القسرى فى المغرب"، وألقى كلمة فى افتتاحها.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

*تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة دولية إقليمية غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية فى الوطن العربى*مقرها الرئيسى بالقاهرة بموجب اتفاق مقر مع الحكومة المصرية*حاصلة على الصفة الاستشارية بالمجلس الاقتصادى والاجتماعى بالأمم المتحدة

رئيس مجلس الأمناء: أ. جاسم القطامى
نائب الرئيس : د.أحمد صدقى الدجانى
الأمين العام: أ. محمد فائق
المقر الرئيسى : ٩١شارع الميرغنى-مصر الجديدة القاهرة١١٣٤١ج.م.ع
ت: ٤١٨١٣٩٦ — ٤١٨٨٣٧٨
تليفاكس: ٤١٨٥٣٤٦
بريد الكترونى:
AOHR@Link Com. Eg.
صفحة الإنترنت:
http//www. LINK. COM. Eg/ Member/ AOHR

الاشتراكات السنوية للعضوية:

الكويت ١٥دينارا	الأردن ١٠ دينارا
مصر ٣٠ جنيها	المغرب ١٠٠درهم
تونس ١٠ دينارا	نقية الأقطار ٣٠دولارا

أمريكيا تحول الاشتراكات والتبرعات بشيكات أو صكوك أو حوالات بأسم المنظمة إلى البنك العربى المحدود- جنيف
Arab Bank Ltd. Switzerland
Account 201738
أو البنك الوطنى المصرى - فرع ثروت
حساب جارى٥٨١٨٣٥ -/Alwatany Bank of Egypt Sarwat. Account 581835